الصحيفة

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

العدد الثالث والثلاثون - يناير ٢٠٢٢

مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

خلفاً لسعادة الدكتور علي بن صميخ..
سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيساً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان

للمرة الثالثة على التوالي..
التحالف العالمي يجدد اعتماد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على التصنيف (A)

NHRC اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان National Human Rights Committee
IOM UN MIGRATION الأمم المتحدة للهجرة

مذكرة تعاون
بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة الهجرة الدولية

(اللجنة الوطنية)
تنظم سلسلة من المحاضرات التدريبية بمناسبة اليوم القطري لحقوق الإنسان

د. تركي بن عبدالله زيد آل محمود
قطر قطعت شوطاً كبيراً لحفظ حقوق الإنسان وتمكين الفئات الضعيفة

اليوم العالمي للعلوم
من أجـل السـلام والتنمية

10 November 2021

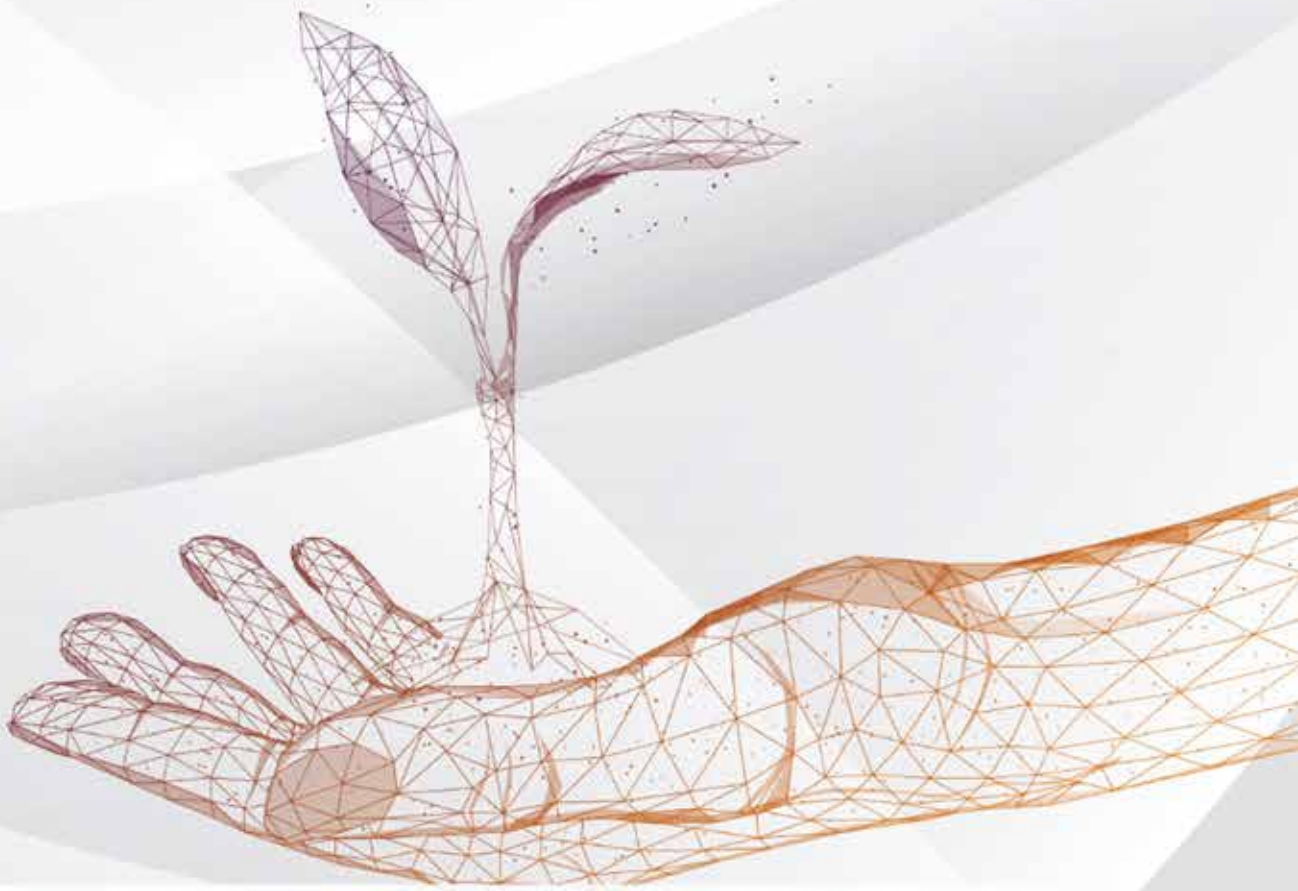

"لفت الانتباه للتحديات التي يواجهها العلم"

"Draw attention to the challenges faced by science"

(United Nations)

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
QATARNHRC

الصحيفة

العدد الثالث والثلاثون - يناير ٢٠٢٢

مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

رئيس التحرير
سلطان بن حسن الجمّالي

مدير التحرير
عبدالله علي المحمود

هيئة التحرير
عبدالرحمن سليمان الحمادي
د. أمير كمال الدين
د. محمد يعقوب
ضياء الدين عباس
علاء إبراهيم

إخراج و تصميم
أحمد محمد حنفي
عيسى حسن جفال

المحتوى / العدد ٣٣

٣ خلفاً لسعادة الدكتور علي المري.. سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية رئيساً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٩ "حقوق الإنسان" تقف على المراكز المؤقتة لاستقبال عمليات الإجلاء من أفغانستان إلى قطر

١٦ احتفال اللجنة الوطنية باليوم القطري لحقوق الإنسان

٢١ اليوم العالمي للسلام

٢٤ معرض حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية بواشنطن

٣٥ قراءة في كتاب "حقوق الإنسان والتنمية المستدامة"

عنوان المراسلة:

المحرر - مجلة الصحيفة
ص. ب. ٢٤١٠٤ الدوحة - قطر
ت: ٤٤ ٨٨ ٠٤ ٤٤ ٩٧٤+ | ٠١٣ ٤٤ ٤٤ ٩٧٤+
البريد الإلكتروني: c@nhrc.org.qa
الموقع الإلكتروني: www.nhrc.org.qa

الخط الساخن: ٦٦٦٢٦٦٦٣ - ٢٢ ٢٢ ٠ ٨٠ ٩٧٤+

QATARNHRC

كلمة العدد

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (عطاء مستمر ... قيادة متجددة)

إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هي مؤسسة وطنية أنشئت على منهج قانوني وحقوقي ومؤسسي متين، وقد ظلت ومنذ تأسيسها مستمرة في عطائها المتميز والمتطور طوال ال ١٩ عام الماضية، وحقاً يمكن القول أن البدايات القوية تبشر عادة بالنتائج الرائعة، وكان الفضل في ذلك لقيادات اللجنة المتعددة، فقد وضع الدكتور خالد العطية اللبنة الأولى لتأسيس اللجنة كأول رئيس للجنة ثم خلفه الدكتور علي بن صميخ المري والذي حقق خلال اثني عشر عاماً نجاحات وانجازات غير مسبوقة وقاد اللجنة من قمة إلى قمة أرفع، وبعد تعيينه وزيراً للعمل في أكتوبر ٢٠٢١م تسلمت زمام قيادة اللجنة سعادة الأستاذة مريم بنت عبدالله العطية والتي كانت شريكة في كل الإنجازات السابقة حيث كانت الأمين العام للجنة لفترة تجاوزت العشر سنوات.

بمناسبة الاحتفال بمرور ١٩ عاماً على ميلاد اللجنة (١١ نوفمبر ٢٠٢١م) لابد لنا من الاشادة بالنجاحات والانجازات التي تحققت للجنة تحت قيادة د. علي بن صميخ المري على المستوى الدولي والإقليمي، بعد تسلمه رئاسة اللجنة بعام واحد فقط استطاع أن يضعها في قمة تصنيف المؤسسات الوطنية في العالم، وهي درجة الاعتماد "A"، وحافظ على هذا التصنيف لمدة عشر سنوات، وخلال فترة رئاسته تقلدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أرفع المناصب على المستويين الدولي والإقليمي وأثبتت أنها محل ثقة الأسرة الدولية والإقليمية من خلال مسيرتها الحقوقية الهامة والتي كانت اخرها تأسيس الشبكة العربية للمؤسسات لوطنية لحقوق الإنسان، واستضافة المكتب الإقليمي لمنتدى آسيا والمحيط الهادي APF. بالإضافة إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أصبحت مصدرا هاماً للعديد من المؤسسات الوطنية ليس فقط في منطقتنا العربية وإنما للعديد منها في انحاء العالم.

بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠٢١م انتخب أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سعادة الأستاذة/ مريم بنت عبد الله العطية رئيساً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلفاً للدكتور علي بن صميخ المري، وهو اختيار صادف أهله تماماً، وقد عهدناها سيدة تتمتع بشخصية قيادية ومعطاءة وناجحة في تجاوز التحديات وتحقيق الإنجازات، وبكل تأكيد فإنها قادرة ومؤهلة وجديرة بالمحافظة على الإرث الذي تركه د. خالد العطية ود. علي بن صميخ المري، والارتقاء باللجنة وتحقيق المزيد من الإنجازات على مختلف الأصعدة والمستويات، الوطنية والإقليمية والدولية.

ومن أهم الإنجازات التاريخية التي كان لسعادة الأستاذة مريم بنت عبد العطية القدح المعلى في إنجازه حصول اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على تجديد الاعتماد على الدرجة A للمرة الثالثة على التوالي وحتى عام ٢٠٢٥، ويرسم هذا الإنجاز التاريخي خارطة طريق نحو العديد من الإنجازات في مجالات تعزيز وحماية حقوق الإنسان..

وفي الختام ندعو الله لها بالتوفيق والعون والسداد، وللجنة المزيد من النجاحات والإنجازات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلدنا الحبيب.

ودمتم في حفظ الله ورعايته

سلطان بن حسن الجمّالي
رئيس التحرير

خلفاً لسعادة الدكتور علي المري..
سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية
رئيساً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

٢٨ أكتوبر ٢٠٢١

انتخب أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في اجتماعهم سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية رئيساً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلفاً لسعادة الدكتور علي بن صميخ المري بعد نيله الثقة الأميرية الغالية باختياره وزيراً لوزارة العمل.

وتوجه أعضاء اللجنة خلال اجتماعهم بالشكر والتقدير للمجهودات البارزة لسعادة الدكتور علي بن صميخ المري في سبيل الارتقاء بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دولة قطر، لافتين إلى أن سعادته منذ نشأة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حمل على عاتقه جعلها تجربة فريدة تقتدى بها كافة المؤسسات الوطنية في المنطقة العربية، وأشاروا إلى أنه لم يدخر جهداً للقيام بهذه الأمانة على الوجه الأكمل حتى أصبحت اللجنة حاضنة وطنية وحقوقية متكاملة مع الأخذ في الاعتبار دورها الخارجي الذي جعلها محل ثقة المجتمعين الدولي والإقليمي. كما توجه الأعضاء بالتهنئة لسعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية بمناسبة توليها رئاسة اللجنة متمنين لها التوفيق والسداد في منصبها الجديد، مؤكدين أنها تمتلك الخبرة الكافية لقيادة دفة اللجنة خاصة وأنها قد عاصرت وتقلدت مهام كبيرة وهامة منذ نشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بداية بالدكتور خالد العطية وختاماً بسعادة الدكتور علي المري لتكون سعادة السيدة مريم العطية الرئيس الثالث للجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ نشأتها في عام ٢٠٠٢م

من ناحيتها قالت سعادة السيدة مريم العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: إن سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، بما حققه من إنجازات كبيرة في ميدان حماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ محل الثقة الأميرية وأضافت: هو بلا شك أهل لهذه الثقة، فالحق في العمل هو أحد الحقوق الأساسية من حقوق الإنسان؛ فاختيار شخصية ذات مرجعية حقوقية لمنصب وزير العمل سيضمن بكل تأكيد تعزيز هذا الحق في الدولة.

العطية:
سنعمل وفق منهج يضمن ثباتنا في القمة

وأكدت العطية في الوقت نفسه على العمل لاستمرارية الإرث الكبير الذي تركه الدكتور علي بن صميخ، ووفق منهجٍ يضمن ثبات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قمتها بين نظيراتها في العالم والتطلع لتحقيق المزيد من الانجازات الحقوقية. ونوهت إلى أن منصب رئاسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هي أمانة كبيرة تتطلب التعاون بين جميع مؤسسات الدولة لضمان الارتقاء بالكرامة الإنسانية في قطر. وقالت: سنبذل من الجهد أوسعه وسنسخر طاقاتنا القصوى لتحمل هذه المسؤولية الوطنية والإنسانية.

توقيع مذكرة تفاهم مع متاحف مشيرب

أبرمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومشيرب العقارية مذكرة تفاهم وتعاون مشترك بين الجانبين، وقع عن سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام للجنة فيما وقع عن السيد ناصر بن مطر الكواري الرئيس التنفيذي لمشيرب العقارية الدكتور حافظ علي علي عبد الله رئيس متاحف مشيرب.

٢٨ أكتوبر ٢٠٢١

وأكد سعادة السيد سلطان الجمّالي لدى توقيع المذكرة على الدور المشترك والأهداف المرتبطة بين حقوق الإنسان والمتاحف في ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية والاجتماعيـــة والسلوكيـــة للإرث الإنساني بكل أشكاله التاريخية؛ وذلك للارتقاء بكل ما هو إيجابي من حضارات سابقة وتجنب السلبي منها خاصة فيما يتعلق بالممارسات العنصرية والنعرات القبلية. وقال الجمّالي: وفقاً لذلك فقد جاءت هذه المذكرة متناسقة مع أهداف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان وصون كرامته، وحشد طاقات المجتمع حول فهم وممارسة حقوقه وواجباته، إلى جانب تعزيز ثقافة المساواة وعدم التمييز، وإعلاء قيم التسامح والعدالة، بالإضافة إلى نشر الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان. علاوة على حرص اللجنة الوطنية لحقو ق الإنسان ومشيرب العقارية على التعاون معاً في مجال إقامة المعارض وتبادل المعلومـــات والمواد الترويجيـــة والتقارير ودعم الدورات التدريبية والأنشطة التعليمية التي تنظمها المدارس والمؤسســـات الأخـــرى، وإعداد البرامـــج والآليات المنفـــذة لها بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة، وعرض القضايا الاجتماعية المعاصرة والتوعية بأهم الموضوعات المحلية والعالمية، وانطلاقاً من حرص الطرفين على التعاون في تنفيذ مشروعـــات في مجـال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في دولة قطر. من ناحيته قال الدكتور حافظ علي رئيس متاحف مشيرب: "يسرّ متاحف مشيرب توقيع اتفاقية تعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قـطر بهدف تضافر الجهود لتحقيق أهدافنا المشتركة والعمل معاً لرفع الوعي حول واحدة من أهم القضايا الاجتماعية وتعزيز المبادرات التي تُعنى بحقوق الإنسان. وسنقوم في المرحلة المقبلة بإعداد برامج عديدة لتنفيذ أجنـــدة الاتفاقيـــة بما يخدم مصلحة الإنسان والمواطن القطري. وستواصـــل متاحـــف مشيـــرب دورها الفعال في مجال التوعية المجتمعية وإعداد البرامج والمبادرات مع مختلف الجهات المعنية في قطر لتحقيق ما نصبو إليه من أهداف وحماية حقوق

الارتقاء بكل ما هو إيجابي من حضارات سابقة وتجنب السلبي منها خاصة فيما يتعلق بالممارسات العنصرية

الإنسان وتعزيز سمعة قطر في المحافل الدولية".

بينما نصت مذكرة التفاهم على أن يقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق في مجالات نشر الوعي والتثقيف بحقوق الانسان، مع التركيز على أشكال الاستغلال الحديثة في بيت بن جلمود التابع لمتاحف مشيرب، إلى جانب تنظيم عدد من الأنشطة التوعوية المشتركة والمؤتمرات والندوات وحلقات النقاش في الموضوعات المتعلقة بالأهداف المشتركة بين الطرفين. فضلاً عن العمل المشترك لتسخير الفن في عملية حماية وتعزيز حقوق الإنسان ومحاربة العنصرية ونشر ثقافة السلم الاجتماعي. وتنظيم معارض فنية لنشر ثقافة حقوق الإنسان في مختلف المجالات ذات الصلة بالحقوق والواجبات وإبراز قيم الهوية الوطنية في احترام حقوق الأفراد والمجتمعات. وأكدت مذكرة التفاهم المبرمة بين الجانبين على أهمية التعاون في مجال مناهضة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، واستثمار الفنون والثقافة في تغيير المعتقدات والمفاهيم نحو المساواة وعدم التحيز أو العنصرية. بالإضافة إلى رفع الوعي بدور المتاحف كوسيلة هامة للتبادل الثقافي وإثراء المجتمعات وتعزيز التفاهم المتبادل والتعاون بين الشعوب وإرساء السلام بينها. علاوة على أية أنشطة أخرى ذات صلة للتعاون ذات الاهتمام المشترك يتم الاتفاق عليها مستقبلاً فيما بين الطرفين.

متاحف مشيرب
MSHEIREB MUSEUMS

للمرة الثالثة على التوالي..
التحالف العالمي يجدد اعتماد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على التصنيف (A)

مريم العطية:

- تجديد ثقة العالم في اللجنة الوطنية دلالة على أننا نمضي في الطريق الصحيح
- استقلالية اللجنة الوطنية سبباً أساسياً في ثباتها على قمة تصنيف المؤسسات الوطنية

٧ نوفمبر ٢٠٢١

جددت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اعتماد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الدرجة (A) للمرة الثالثة على التوالي وعلى مدار ١٥ عاما، وبموجب تجديد الاعتماد تظل اللجنة الوطنية محافظة على تصنيفها في أعلى درجة يمكن أن تمنح للمؤسسة الوطنية من العام ٢٠١٠ وحتى العام ٢٠٢٥ لتخضع بعدها لإعادة الاعتماد مرة أخرى.

وأوضحت سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تصريح للصحفيين: إن تجديد الاعتماد للجنة الوطنية على الدرجة (A) للمرة الثالثة على التوالي هو دلالة واضحة بأننا نمضي في الطريق الصحيح نحو حماية وتعزيز حقوق الإنسان ونوهت إلى أن استقلالية اللجنة الوطنية سبباً أساسياً في ثباتها على قمة تصنيف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

> المنهج الذي تسير عليه اللجنة أهلها للثبات على قمة تصنيف المؤسسات على مدار ١٥ عام

وقالت سعادة السيدة مريم العطية: منذ نشأتها تسير اللجنة الوطنية بخطى ثابتة نحو بلوغ الشفافية والاستقلالية التي تعد واحدة من أهم الشروط لنيل شهادة الاعتماد (A)، وأضافت: هذه الدرجة ليس من السهل بلوغها لولا الرغبة والإرادة الحقيقة وتفاعل الدولة مع توصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والاستجابة للعديد منها من أجل الارتقاء بكل ما من شأنه الحفاظ على الكرامة الإنسانية في كافة جوانب الحياة. وقالت سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هنالك تعاون وشراكة من قبل المؤسسات ذات الصلة بدولة قطر وتفهمها لطبيعة نشأة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واختصاصاتها في نشر وإرساء ثقافة حقوق الإنسان وما تقوم به من دور استشاري هام في هذا المجال.

مؤكدة على أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد امتثلت لكافة شروط الاعتماد على التصنيف (A)

اللجنة الوطنية أصبحت واحدة من الركائز الاقليمية والدولية في عملية حماية وتعزيز حقوق الإنسان

من حيث إنشـاءها وقالـت: إن قانون الإنشـاء نـص صراحـة عـلى أنهـا مؤسسـة وطنيـة مسـتقلة بذاتهـا ولا تتبـع لأي مـن السـلطات الثـلاث (تشريعيـة –قضائيـة –تنفيذية)، كما أن للجنـة الوطنيـة الولايـة بمهـام محـددة بشـكل واضح وفقـا لمبادئ با ر يس .

ومـن ضمـن تلـك المهـام، تقـوم اللجنـة الوطنيـة ايضـاً بتقديـم المشـورة للدولـة في مجـال حماية وتعزيـز حقـوق الانسـان والانضمام للاتفاقيـات ذات الصلـة، وتتواصل مع المنظومـة الدولية لحقوق الإنسـان، لا سيما المفوضية السـامية لحقوق الإنسـان بالأمـم المتحـدة ومجلـس حقـوق الإنسـان وآلياتـه وهيئـات معاهدات حقوق الإنسـان، إلى جانب تعاونهـا مـع منظـمات المجتمـع المـدني العاملة في ميـدان حقوق الإنسـان، وتلك من الأمـور التي يجب عـلى المؤسسـات الوطنيـة إثباتها أمـام لجنـة الاعتماد.

إلى جانـب التـزام اللجنـة الوطنيـة بإصـدار تقارير سـنوية وتقارير خاصة معلنـة عـلى المـلأ ويتـم رفعهـا عـلى الموقـع الرسـمي للجنة كما أن توصيـات اللجنـة محـل اهتـمام ونقـاش في الـوزارات الحكوميـة المعنيـة. وقالـت العطيـة: كل تلـك الجوانـب وغيرها هي محل تسـاؤلات هامـة يجـب الـرد عليها لـدى لجنة الاعتـماد بـكل مصداقية وشـفافية، فكون المؤسسـة تصـدر تقاريراً حول أوضاع حقـوق الإنسـان في محيطها الوطنـي وتقوم بنشر هـذه التقارير للعامـة، أمـر في غايـة الأهمية وحاسـم في عمليـة التصنيـف.

وقالـت سـعادة السـيدة مريـم العطيـة: وفقـاً للالتـزام الكامـل لاشـتراطات الاعتـماد والتصنيف؛ فقد أصبحـت اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان؛ واحدة من الركائز الاقليمية والدوليـة في عملية حمايـة وتعزيز حقـوق الإنسـان بفضـل الخـبرات والتجـارب المثاليـة التـي خاضتهـا بنجـاح طوال مسـيرتها. مشـيرة إلى أن تلـك التجـارب تعـد الآن واحدة من أهـم المرجعيـات التـي تعتمدهـا كثـير مـن المؤسسـات الوطنيـة بالمنطقـة لتقويـة خبراتهـا في الحقل الحقوقي والإنسـاني. وقالت: لقد بذلـت اللجنـة الوطنيـة لحقوق الإنسـان جهـداً كبـيراً للوصـول إلى درجة التصنيـف (A) في المرة الأولى في عـام ٢٠١٠ ولكن المجهـود الأكبر كان في عمليـة الثبـات عـلى هـذا التصنيف حيـث أن الثبات عـلى النجاح في الوصـول الى القمـة يحتاج إلى قدرات أكـبر للثبـات عليهـا للوصول لقمـم أرفـع وأسـمى. وأضافـت: هذا الأمـر يجعلنـا أمام مسـئوليات وأمانة كبـيرة للمحافظـة على هذه المكانـة الدوليـة التي نالتهـا اللجنة الوطنيـة لحقوق الإنسـان مما يحدو بنـا لبذل المزيـد من الجهـود لنجعل مـن اللجنـة الواجهة الحقيقـة التي تعكس الثقافة الإنسـانية التي تتمتع بها دولـة قطـر حكومة وشـعباً.

د. المري:

انتخابات الشورى نقلة نوعية في مجال تعزيز وحماية الحريات بدولة قطر

٢ أكتوبر٢٠٢١

أشـاد سـعادة الدكتـور عـلي بـن صميـخ المري رئيس اللجنـة الوطنية لحقـوق الإنسـان، بالنقلـة النوعية في مجـال تعزيـز وحمايـة الحريات والارتقـاء بحقوق الإنسـان في دولة قطـر مـن خـلال انتخابـات مجلـس الشـورى التـي تعد خطـوة مهمة في تعزيز تقاليد الشـورى القطرية.

وقـال سـعادته، في تصريحـات لوكالـة الأنبـاء القطريـة /قنـا/، إن إرادة القيـادة السياسـية والشـعب تجلـت مـن خـلال انتخابـات تجـرى بالاقـتراع العـام، لافتـا إلى أن القيـادة السياسـية بإقرارهـا لهذه الانتخابـات عززت مشـاركة مواطنيها في الشـئون العامة. وثمـن المري، التدابـير التـي اتخذتهـا الجهـات المختصـة لإنجـاح عمليـة الاقـتراع.

وأوضـح أن اللجنـة الوطنيـة لحقوق الإنسـان، تعمـل عـلى ضـمان أن تتوافـق الانتخابـات مـع المعايـير الدولية لحقوق الإنسـان لذلك بادرت منـذ البداية عـلى التوعيـة بأهمية الانتخابـات، كـما قامـت بعمليـة الرقابـة مـن خـلال الوصـول إلى المراكـز الانتخابيـة.

وأشـار إلى أنه في هذا الشأن شكلت اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان لجنـة لمراقبـة انتخابـات مجلـس الشـورى وقامت بمحاضرات تأهيلية للمراقبـين بغـرض أن يكونـوا ملمين بكافـة وسـائل وأدوات المراقبـة لانتخابـات حـرة ونزيهـة ومتوافقة مـع مبـادئ حقوق الإنسـان.

"حقوق الإنسان" تقف على المراكز المؤقتة لاستقبال عمليات الإجلاء من أفغانستان إلى قطر

د. الكواري: لمسنا اهتماماً كبيراً من حيث المأوى والغذاء والعلاج والفعاليات الترفيهية والتعليمية

اللجنة الوطنية بصدد إعداد تقرير مفصل عن مراكز الإيواء المؤقتة وإرساله للمنظمات الدولية الحقوقية والإنسانية.

٤ سبتمبر ٢٠٢١

وقفت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على أوضاع المدنيين الذين تم إجلاؤهم من أفغانستان إلى دولة قطر بوصفها منطقة عبور مؤقتة وأشادت اللجنة بجهود الدولة الإنسانية لإغاثة الشعب الأفغاني واصفة تلك الجهود بالمعبرة عن قيم الشعب القطري وأعرافه في النهوض من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وكرامته.

فيما استقبلت سعادة السيدة لولوة بنت راشد الخاطر مساعد وزير الخارجية، فريق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للرصد والزيارات بمركز أم السنيم المخصص لاستقبال عمليات الإجلاء. حيث استمع الفريق لشرح مفصل من سعادتها حول كيفية عمليات الإجلاء والاستقبال والمساعدات المتنوعة، مثل المستشفى الميداني وتوفير عدد من المتطوعين لخدمة المدنيين الذين تم إجلاؤهم.

من جانبه قال د. محمد سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ رئيس لجنة الرصد والزيارات: لقد التقينا سعادة السيدة لولوة بنت راشد الخاطر ووافتنا بمعلومات اطمأنت من خلالها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على أوضاع الأفغان المتواجدين في الدولة. وأشار إلى أنه تم توفير كافة معينات الحياة الكريمة من حيث المأوى والغذاء والعلاج بالإضافة إلى توفير الفعاليات الترفيهية والتعليمية للأطفال. منوهاً إلى إيواء أكثر من ١١٩ عائلة وتقديم كافة معينات الحياة لهم. وأشار إلى أنه في جانب الغذاء تقدم الحكومة القطرية أكثر من ٦٠ ألف وجبة في اليوم الواحد. وفيما يتعلق بالصحة قال الكواري: هنالك عيادات ميدانية تم توفيرها في مراكز الإيواء المؤقتة وهي عيادات مزودة بطواقم طبية متكاملة، لافتاً إلى أنه قد تم إجراء كافة الفحوصات الطبية المتعلقة بوباء كوفيد١٩ للأشخاص المتواجدين في تلك المراكز. وفي الجانب الترفيهي والتعليمي أشار الكواري إلى أن هنالك تعاون كبير من قبل مؤسسات الدولة المختصة في

هذا الجانب وقال: شهدنا الفعاليات التي تقدم للأطفال واهتمام القائمين على الأمر بهذا الشأن ولمسنا طمأنينة كبيرة لدى الأطفال والعوائل. منوهاً إلى أن لجنة الرصد والزيارات أجرت مقابلات مع عدد من العوائل بمعزل عن المسؤولين والمشرفين على المواقع وبما تملي به الإجراءات الداخلية للجنة؛ وقال: من خلال الزيارة الميدانية وشهادات العوائل نستطيع القول إن الحكومة القطرية قد استوفت كافة المعايير المطلوبة لاستقبال الذين تم إجلاءهم من أفغانستان وتأمين مغادرتهم إلى بلدانهم أو بلاد اللجوء الأخرى.

وقال نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: إنّ الموقف الذي سجلته دولة قطر تجاه الشعب الأفغاني يدعم موقفها في حماية المدنيين في حالات النزاع العسكرية والأزمات. مشيراً إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بصدد إعداد تقرير حول وإرساله للمنظمات الدولية والإنسانية وقال: يتضمن التقرير تفصيلاً لكل خطوات وجهود حكومة قطر في هذا الصدد.

مذكـرة تعـاون بـين اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان ومنظمـة الهجـرة الدوليـة

"حقوق الإنسان" و "الهجرة الدولية"

تنضمان إلى الجهود المبذولة في مجال حقوق المهاجرين ومكافحة الاتجار بالبشر

١٠ يوليو ٢٠٢١

الدوحـة – وقعـت بعثـة المنظمـة الدوليـة للهجـرة (IOM) في قطـر واللجنـة الوطنيـة القطريـة لحقوق الإنسـان (NHRC) مذكـرة تفاهـم بهـدف تعزيـز التنسـيق في مجـال تعزيـز حقـوق الإنسـان، وحقـوق المهاجريـن ومكافحة الاتجـار بالبشر. وتعـزز مذكـرة التفاهـم الجهـود المشـتركة من خلال فتح مجـال جديد مـن التعـاون الوثيـق بـين الجانبين بشـأن القضايـا ذات الاهتـمام المشترك، ولا سـيما المتعلقة بتعزيز القـدرات لمكافحـة الاتجـار بالبـشر.

وقالـت السـيدة مريـم بنـت عبـد اللـه العطيـة الأمـين العـام للجنة الوطنية لحقـوق الإنسـان: إن جائحة كوفيـد -١٩ القت بظلالهـا على كافة مجـالات حقوق الإنسـان بما في ذلك مسـألة ازديـاد جرائم الاتجـار بالبشر في جميـع أنحـاء العـالم خاصة في ظـل ارتفـاع معـدلات البطالـة التي تدفع لوقـوع أعداد كبيرة مـن ضحايا

العطية:
جرائم الاتجار بالبشر لا تعترف بالحدود الجغرافية

الاتجـار بالبـشر وارغامهـم عـلى العمـل في ظروف تتنـافى مع أدني حـدود الكرامـة الإنسـانية. وأشـارت إلى أن المروجـون للاتجـار بالبـشر أصبحوا يسـتخدمون مختلف الوسائل لاسـتدراج الضحايا مـن ترغيب وترهيب وإكـراه ووعـود بأجور كاذبـة وفرص عمـل وهميـة. لافتـة إلى أن جريمة الاتجـار بالبـشر تعتـبر مـن الجرائـم التـي لا تعـترف بالحـدود الجغرافية، في ظـل الطفـرة العاليـة لقـدرات الوسـائل الرقمية الحديثـة والانفتاح ما بـين الدول الذي سـهل من ارتكاب هـذه الجرائم.

وأشـارت العطيـة إلى أن مذكـرة التعـاون بين اللجنـة الوطنية لحقوق الإنسـان ومنظمة الهجـرة العالمية جـاءت في إطـار تحقيـق الأهـداف المشـتركة بـين الجانبـين مـن حيث الارتقـاء بحمايـة حقـوق الانسـان وصـون كرامتـه، وحشـد طاقـات المجتمـع حـول فهـم وممارسـة حقوقـه وواجباتـه، وتعزيز المسـاواة وعـدم التمييز، وإعـلاء قيـم التسـامح والعدالـة إلى جانـب تعزيز الاحـترام الفعـال لحقوق الانسـان ورفاه المهاجرين، والمسـاعدة في مواجهة تحديـات الهجـرة، وتعزيـز فهـم قضايـا الهجـرة، وتشـجيع التنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة مـن خـلال الهجرة.

مـن جانبها قالت الأسـتاذة إيمـان عريقـات، رئيسـة بعثـة المنظمـة الدوليـة للهجـرة في قطـر: "يمثـل هـذا التعـاون المشـترك مـع اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان مرحلـة جديـدة مهمـة لإضفـاء الطابـع الرسـمي عـلى الشراكـة الممتـازة بيننـا". "الشراكة مع اللجنـة الوطنية القطريـة لحقـوق الإنسـان هـي شراكـة قيمـة، لا سـيما بالنظر إلى الدور المحـوري الذي لعبتـه اللجنة في الدفـاع نيابة عن مختلـف الفئات الضعيفـة. تتطلـع المنظمـة الدولية للهجـرة إلى شراكـة مثمـرة لصالـح المهاجريـن ودولـة قطـر.

ونصت مذكـرة التفاهم عـلى أهمية إجـراء مشـاورات بـين جانبيهـا حول جميـع المسـائل ذات الاهتـمام المشـترك، وتحديـد إطـار العمـل المناسـب والتعـاون الوثيـق بمـا يحقـق المصلحة المشـتركة وحسـب المـوارد المتاحة. عـلاوة على ضرورة التنسـيق بـين الطرفـين إلى الحـد الممكـن في النشـاطات المتعلقـة بحقـوق الانسـان والمهاجريـن لكل منهـما، بغـرض إزالـة التكـرار غـير الـضروري، وتحقيق التعـاون بينهما. ويجوز لـكل منهما طلـب التعاون من الآخر. وأشـارت المذكـرة إلى أنه يجوز للطرفين العمل المشـترك في تنفيذ المشـاريع ذات المصلحة المشـتركة من خـلال ترتيبـات خاصة تحـدد طرق مشـاركة كل طـرف والمصاريـف المسـتحقة عـلى كل منهما. إنشـاء مفوضيـات أو لجان فنية واستشـارية من أجـل تقديم المشـورة لهما حول المسـائل ذات المصلحة المشتركة بناء على الأحـكام والـشروط التـي يتم الاتفاق عليهـا بين الطرفـين، وأقرت المذكـرة عـلى أن تشـمل مجـالات التعـاون مجـالات حقـوق الانسـان والهجـرة ومكافحـة الاتجـار بالبشر، وزيـادة الوعـي والتثقيـف بحقوق الإنسـان. إلى جانـب تنميـة القدرات في المسائل ذات الاهتمام المشترك. فضـلاً عن التعـاون في مجـال البحث العلمـي والدراسـات الاسـتراتيجية وتبـادل البحـوث والمنشـورات. التعـاون المشـترك في عقـد ورش العمـل والمؤتمـرات والنـدوات.

عريقات:
الشراكة مع "حقوق الإنسان" قيمة بالنظر إلى الدور المحوري الذي تلعبه في الدفاع عن الفئات الضعيفة

"حقوق الإنسان"
توقع مذكرة تفاهم مع "الخارجية السودانية"

١٧ يونيو ٢٠٢١

استقبل سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقر اللجنة سعادة الدكتورة مريم الصادق المهدي وزيرة الخارجية بجمهورية السودان، وعلى هامش الزيارة أبرمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مـذكرة تفـاهـم مع وزارة الخارجية السودانية ووقع عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان السيد سلطان بن حسن الجمَّالي الأمين العام المساعد للجنة بينما وقع عن الخارجية السودانية السفير عادل حسين شرفي مدير عام الموارد المالية والبشرية بالوزارة.

الجمّالي:

نهدف الى تعزيز التعاون القائم بين الجانبين في مجالات حقوق الإنسان.

وجـاءت مذكـرة التعـاون المبرمة بين الجانبين بهدف تعزيـز وحماية حقوق الانسـان والتركيز عـلى المجالات التي تحظى باهتـمام الطرفـين، وانطلاقاً مـن الأهـداف المشـتركة بينهـما في التنسـيق والتعـاون المشـترك لبنـاء ورفـع قـدرات الدبلوماسـيين والعامليـين بالوزارات والمؤسسـات السـودانية ذات الصلـة بحقـوق الإنسـان، وتنظيم الأنشطة والدراسات والبحوث، وتبادل الإصـدارات والزيارات، ويهـدف طرفـا المذكـرة للتعـاون المشـترك بينهـما في مجـال حقوق الانسـان، مـن خـلال وضـع برامـج ومشـاريع لرفع قـدرات العاملين في هذا المجال، والعمل على الاسـتفادة من الخبرات والتجـارب والآليات الدولية المعنيـة بحقـوق الإنسـان وتبـادل ا لمعلو ما ت .

علاوة عـلى تبادل الخـبرات في مجال التعـاون الفني والتقنـي فيما يخص تنظيم المؤتمـرات والنـدوات وورش العمـل والـدورات التدريبيـة واعداد الدراسـات في مجال حقوق الإنسـان. إلى جانـب تطويـر الأدوات التدريبيـة الموجـودة وتعزيـز الاسـتفادة مـن الكفاءات والخبرات المشـتركة لديهما، وتحديد الأولويات فيما يخص استفادة كل طـرف من البرامج والأنشـطة التي ينظمها الطـرف الاخر.

بالإضافـة إلى أية أعمال أخـرى يراها الطرفان لتحقيق غايتهما المشـتركة. عـلى أن تشـكل لجنة مشـتركة تتألف من ممثـلي الطرفـين، تتـولى وضع آليات تنفيذ هذه المذكرة، والتنسـيق لأيـة ترتيبـات تتعلق بها.

وقـال السـيد سـلطان بـن حسـن الجـمّالي: إن التوقيـع عـلى مذكرة التفاهـم اليـوم يهـدف الى تعزيـز التعـاون القائـم بـين الجانبـين في مجـالات حقـوق الإنسـان.

وأوضـح أن المرحلة القادمة ستشـهد توطيـداً لهـذا التعـاون من خـلال ما يمكـن أن تقدمـه اللجنـة الوطنيـة لحقوق الإنسـان من دعم بمـا لديها من خـبرات تراكمية على المسـتويات الوطنيـة والإقليميـة والدولية، خاصة فيـما يتعلـق بالمسـاهمة الفنيـة والتقنية لإنشـاء المفوضيـة القومية لحقوق الإنسـان في السـودان وفقاً لمبـادئ باريس.

وقـال: نحـن نعتـبر توقيـع هـذه المذكـرة مـع الخارجيـة السـودانية إضافـة حقيقية للـشراكات التي ظلت تعقدهـا اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان في الداخل والخـارج وإيذاناً لبدايـة العمـل وإنجاز مشـاريع في مجـال حقوق الإنسـان تلبى طموحات جانبي اللجنة والـوزارة لجعلها ثقافة تمارسـها مجتمعاتنا ضمن سـلوكهم ا لطبيعي .

وأكـد الجـمّالي أن مذكـرة التفاهـم مـن شـأنها التشـجيع عـلى العمل المشـترك بمؤسسـية والانفتاح على تبـادل الخـبرات والتجـارب بمـا يخدم أهـداف الجانبـين في عمليـة حماية وتعزيـز حقوق الإنسـان.

وقال الجمّالي: سـنعمل عـلى إنفاذ مذكرة التفاهم عـلى أرض الواقع من خلال الـدورات التدريبية وورش العمل والنـدوات إلى جانب تفعيـل الزيارات

التوقيع على هذه المذكرةيؤسس لعلاقة تعاون وتبادل خبرات كبيرة بين الجانبين

المتبادلة في سـبيل تحقيق الرسـالة المرجوة مـن هـذه المذكـرة وإنزال بنودها عـلى أرض الواقع.

مـن جانبه قال السـفير عادل حسـين شرفي: إنّ التوقيع على هذه المذكرة يؤسـس لعلاقة تعاون وتبـادل خبرات كبيرة بـين وزارة الخارجية السـودانية واللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان سـيكون لـه الأثـر الكبـير في تطوير ملف حقوق الانسـان بالسـودان.

وأضـاف: إن الزيارة التاريخية لسـعادة الدكتور علي بن صميخ للسـودان في مارس الماضي أرسـت وفتحـت آفاق التعـاون عـلى المسـتوى الثنـائي والإقليمـي والدولي، مشـيراً إلى أن توقيـع مذكـرة التفاهم بـين جانبي اللجنـة والـوزارة جـاء كثمـرة لتلـك الزيـارة. منوهـاً إلى أن مـا يجري من ترتيـب اسـتعداداً للدورة التأسيسـية للمفوضية القومية لحقوق الإنسـان بالسـودان جـاء برعايـة من الشـبكة العربية للمؤسسـات الوطنية لحقوق الإنسا ن.

وعـلى المسـتوى الـدولي قـال سـعادة السفير:" إن سـعادة الدكتور عـلي بـن صميـخ بوصفـه رئيسـاً للتحالـف العالمـي للمؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان سـيكون داعماً لاندماج السـودان في المجتمع الـدولي.

تدشـين كتـاب حقـوق الإنسـان والتنميـة المسـتدامة بالملتقـى القطـري للمؤلفـين

٨ يونيو ٢٠٢١

دشـنت اللجنـة الوطنية لحقوق الإنسـان كتاب "حقـوق الإنسـان والتنمية المسـتدامة" للمؤلف الدكتـور محمد بن سـيف الكواري نائب رئيـس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسـان حيث تم التدشـين من قبل الملتقـى القطري للمؤلفين بـوزارة الثقافـة. ويركّز عـلى تعزيز تعـاون الجهات المعنيـة في الحكومة مع مؤسسـات حقوق الإنسـان باعتبارها طرفاً أساسـياً في عملية تحقيق التنمية المسـتدامة القائمة على نهج حقوق الإنسـان، بالإضافـة إلى تعزيز التعاون الـدولي، بعقد مزيـد من الشراكات الدوليـة والاطلاع على نماذج دول خاضت تجربة التنمية المسـتدامة للاسـتفادة من السياسـات والبرامج المتبعة، تحقيقـاً للشراكة الأمميـة التي دعت لها الأمـم المتحدة في الهدف الأممي السـابع عشر للتنمية المسـتدامة الصادر عـن الأمم المتحدة.

بينما شـارك السيد سـلطان بن حسن الجـمّالي الأمـين العـام المسـاعد باللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان بمداخلات حـول أهميـة القضايا التي أثارهـا الكتـاب فيـما أدارت النقـاش الأسـتاذة مريـم الحـمّادي المديـر العـام للملتقى القطـري للمؤلفين وشـارك في إدارة النقـاش الكاتـب الإعلامـي صالح غريـب العبيدلي مدير البرامج بالملتقـى القطري للمؤلفين.

وأوضـح الكـواري في نبـذة تعريفية للكتـاب أن حقـوق الإنسـان بمفهوم الأمـم المتحـدة هـي الحقـوق المتأصلـة في جميـع البـشر، والتي يجـب توفيرها لكل إنسـان بغض النّظر عن الدّيـن، أو الجنـس، أو العـرق، أو اللّـون، وغـير ذلـك مـن التصنيفـات

العنصريّـة، لافتـاً إلى أن الحقـوق متاحة لـكل البشر دون تمييـز وتتّصف بكونهـا مُترابطـة ومُتداخلـة، وغـير قابلـة للتّجزئـة، وقـال الكـواري: إن حقـوق الإنسـان هـي المبـادئ الأخلاقيـة أو المعايـير الاجتماعيـة التـي تصف نموذجاً للسـلوك البشري يفُهم عموما بأنه حقوق أساسـية لا يجوز المسـاس بها لكونها مسـتحقة وأصيلـة لـكل شـخص بمجـرد كونـه إنسا ن .

وفيـما يتعلـق بالتنمية المسـتدامة قـال نائـب رئيـس اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان: لقـد عرفتهـا الأمـم المتحـدة بأنها العمليـة التي يمكـن مـن خلالهـا توحيـد جهـود المواطنـين والحكومـة لتحسـين الأحـوال الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة في المجتمعـات المحلية لمسـاعدتها على الاندمـاج في حياة الأمـة والمسـاهمة في تقدمهـا بأقـصى قدر مسـتطاع، وأضـاف: لقد اتفـق المجتمع الـدولي على تحقيق أهـداف التنميـة المسـتدامة، ومـن ضمنهـا تحقيق التوازن الاسـتراتيجي بين كمية نشـاط واسـتهلاك الإنسان، بحيث تحافظ الـدول والمجتمعات على البيئة بمعناها الشـامل، بالإضافة إلى المحافظـة عـلى اسـتمرارها حتـى تسـتفيد منهـا الأجيال الحـاضرة دون التفريط في حقوق الأجيـال المقبلة، إلى جانـب تعزيز الازدهـار الاقتصادي وزيـادة الرفـاه الاجتماعي وتحسـين معايـش النـاس في كل مـكان بمـا يؤثـر إيجابا عـلى القضاء عـلى الفقر والجـوع وتوفـير التعليم المناسـب والصحة الجيدة والمسـاواة دون تمييز وغير ذلك من تحقيق أهـداف التنمية المسـتدامة على أوسـع نطاق. وتابع بالقـول: لذلـك يجـب اتبـاع مناهـج متعـددة النواحـي، ويظهـر المنهج الحقوقـي عـلى سـلم أولويـات وأساسـيات هـذه المناهج مـن حيث التصاقـه بالمـشروع التنمـوي الذي تتبنـاه الدول.

الكواري:

التنمية المستدامة حق يكفله الدستور والقوانين والتشريعات النافذة

وأكـد الكـواري في الوقـت ذاتـه أنّ حقـوق الإنسـان تشـكّل الأسـاس المشـترك لجميـع سياسـات وبرامج الأمـم المتحـدة في المجـالات الرئيسـية للسـلام والأمـن والتنمية والمسـاعدات الإنسـانية، والشـؤون الاقتصاديـة والاجتماعيـة. وقـال: نتيجة لذلـك، تشـارك منظومة الأمم المتحدة والوكالـة المتخصصة إلى حد ما في مجـال حماية حقوق الإنسـان. ومـن أمثلة ذلـك الحـق في التنمية، الذي هـو من صميم أهـداف التنمية المسـتدامة، والحق في الغذاء، الذي تدافع عنـه منظمة الأغذيـة والزراعة بالأمـم المتحـدة، وحقـوق العمال، المحـددة والمحمية مـن قبل منظمة العمـل الدولية، وحقـوق المرأة التي تدافـع عنهـا هيئـة المـرأة بالأمـم المتحـدة، علاوة على حقـوق الطفل، والشـعوب الأصليـة، والمعوقين.

وأشـار إلى أن كتاب "حقوق الإنسـان والتنميـة المسـتدامة" يسـتعرض أهداف التنمية المسـتدامة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمبادئ حقوق الإنسـان التـي أقرتهـا الوثائـق والاتفاقيـات الدوليـة الصادرة من الأمـم المتحدة، منوهـاً إلى أنّ القضـاء عـلى الفقـر والجـوع هو حـق من حقوق الإنسـان في الحياة والرفـاه والكرامة والصحة، كـما أن الهـدف مـن توفـير الميـاه النظيفـة والنظافـة الصحيـة هو حق مـن حقـوق الإنسـان في الصحـة وفي الرفـاه وفي البيئـة السـليمة، وأن الهـدف مـن توفـير العمـل اللائـق ونمـو الاقتصاد لهـو حق من حقـوق الإنسـان في العمـل والرفاه والتنميـة، موضحـاً أنّ جميـع أهداف التنميـة المسـتدامة هـي حـق من حقوق الإنسـان التي كفلها الدسـتور والقوانـين والتشريعـات النافذة.

احتفال اللجنة الوطنية باليوم القطري لحقوق الإنسان

الجمّالي :
الاحتفال يرسخ لمرحلة جديدة في مواصلة العطاء

١٣ نوفمبر ٢٠٢١

احتفلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة "اليوم القطري لحقوق الإنسان" الذي يصادف ١١ نوفمبر من كل عام، بالتزامن مع انطلاق سلسلة من الفعاليات التوعوية بحقوق الإنسان.

وقال سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام للجنة أن الاحتفال بمناسبة اليوم القطري لحقوق الإنسان يعد استمرارًا لمسيرة دولة قطر في ترسيخ وتعزيز حقوق الإنسان، كما أنه يأتي في إطار مرحلة جديدة من العطاء بعد انتخاب سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية رئيسًا لها، وامتداداً لنهج اللجنة الذي ميزها بالاستقلالية.

وأضاف الجمّالي أن الاحتفال هذا العام يأتي بعد أيام من تجديد التحالف العالمي اعتماد تصنيف اللجنة إلى التصنيف (A)، الذي يعد دلالة على استقلاليتها، مؤكدًا أن النهج الذي تسير عليه من أبرز الأسباب في ثباتها

تطور تشريعي

على قمة تصنيف المؤسسات الوطنية على مدار ١٥ عام. كما يأتي هذا الاحتفال في ظل تحقيق الدولة لاستحقاق ديمقراطي هام بإجراء انتخابات مجلس الشورى التي تعد واحدة من أهم ركائز الحق في التعبير وقال الجمّالي: نحن نثمن هذه الخطوة التي تفتح الباب واسعاً أمام الكثير من الإنجازات في كافة مجالات حقوق الإنسان.

وأكد الأمين العام للجنة أن الاحتفال باليوم القطري لحقوق الإنسان الذي يتزامن مع ذكرى تأسيسها في ١١ نوفمبر ٢٠٠٢ م يعكس تقدير دولة قطر ودعمها لمبادئ حقوق الإنسان، والعمل على بناء ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها، وحرصها وسعيها الدائم لتحسين الأوضاع وتطوير أنظمتها وهيئاتها السياسية والاقتصادية والتشريعية.

"لقاح كوفيد ١٩"

يشـار إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسـان تأسسـت بموجـب مرسـوم قانـون رقـم ٣٨ لسـنة ٢٠٠٢م، وتم إعادة تنظيـم اللجنـة الوطنية لحقوق الإنسـان بموجب المرسـوم بقانون رقم ١٧ لسـنة ٢٠١٠م.

ونوه الجمّالي بانفتاح دولـة قطر على تطوير تشريعاتها بما يضمـن مراعاة حقوق الإنسـان لاسـيما الفئات الأكثر ضعفاً وإصلاحات سـوق العمل التي تضمنـت قانون رقم (١٧) لسـنة ٢٠٢٠ بشـأن تحديد الحـد الأدنى لأجور العمال والمسـتخدمين في المنازل، ومرسـوم بقانون رقم (١٩) لسـنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢١) لسـنة ٢٠١٥ بتنظيـم دخول وخـروج الوافديـن وإقامتهم الذي اعتبر خطـوة إيجابية كبـيرة للتوافق مع مبـادئ حقوق الإنسـان المتعلقة بالحق في تغيير العمل. إلى السـماح للموظفين بتغيـير جهة عملهم بحرية، وتحديد سـاعات العمـل في الأماكـن المكشـوفة خـلال فـترة الصيف، وإنشـاء صنـدوق لدعم العـمّال وتأمينهم مـما يضمن لهم الرعايـة، ويوفر لهم حقوقهـم بالإضافة إلى بيئة عمل صحّيـة وآمنة.

ولفت الأمين العـام للجنة الوطنية لحقوق الإنسـان إلى أهميـة المنصـة الموحدة للشـكاوى والبلاغـات، والتي تم تدشـينها مؤخراً والتي تمكّن المواطنـين والوافدين والمنشـآت الإبلاغ عن مخالفة عمالية، مثـل تجمع عمالة، أو سـكن عمالة غير مناسـب، أو مخالفات صريحة بموقع العمـل ضـد الجهـات الخاضعـة لأحـكام قانـون العمل القطري وقانون المسـتخدمين في المنـازل. وفي هذا الإطار دعا الأمين العـام للجنة الوطنية لحقوق الإنسـان إلى تقديـم المزيد لحمايـة حقوق العـمال كواحدة من المحاور الجوهرية التي تسـعى دولـة قطر إلى الارتقاء بهـا، إلى جانب كافـة الحقوق الأساسـية التي تضمنتها المواثيـق والاتفاقيات الدولية والتشريعـات الوطنية.

ودعـا الجـمّالي إلى الاسـتمرار بتطبيـق الإصلاحـات القانونيـة المتعلقـة بالعمـل، كنظـام حمايـة الأجور، ومراقبـة موائمة الحد الأدنى للأجـور لمتطلبات العمالة، وتطويـر الآليـات لمراقبـة التطبيـق الأمثـل لقانـون المسـتخدمين في المنـازل وحفـظ حقوقهـم.

وأشـاد الأمـين العـام للجنـة الوطنية لحقوق الإنسـان بجهـود الدولة خـلال جائحة كورونا "كوفيـد١٩ " من خلال

اتاحـة اللقاح للجميـع مجاناً ودون تمييـز مما يدخل في إعـمال الدولة للحـق في الصحة وإعطـاء الأولوية لكبار السـن وهم من بـين الفئـات الأكثر ضعفًا، مشـددًا على أن الجائحـة التـي ألقـت بظلالهـا عـلى مختلـف أوجه النشـاط الإنسـاني في العـالم، وأعـادت التأكيـد على ضمان حقـوق شريحـة العـمال ضمـن الفئـات الأولى بالرعايـة التي قـال: يجـب أن نوليها اهتمامـاً زائدًا في مثل هـذه الأزمات.

وقـال الجـمّالي: إن حقوق الإنسـان هي حقـوق أصيلة في المجتمـع القطري وهـي جزء من القيم الانسـانية التي رسختها الشريعة الإسـلامية السمحاء والتشريعات القطريـة و على رأسـها الدسـتور الدائم للبـلاد. مؤكداً في الوقت نفسـه سـعي اللجنة الدائـم لتعزيز حقوق الإنسـان وحمايـة حريتـه عـبر اقـتراح السـبل اللازمـة لتعزيـز ومتابعـة تحقيق الأهـداف الـواردة بالاتفاقيات والمواثيـق الدوليـة المتعلقـة بحقوق الإنسـان، التي أصبحت الدولـة طرفاً فيها، تقديم المشـورة والتوصيات للجهـات المعنيـة في المسـائل المتعلقـة بحقـوق الإنسـان. والنظر في أي تجـاوزات أو انتهـاكات لحقوق الإنسـان، والعمـل على تسـوية مـا تتلقاه مـن بلاغات أو شـكاوى بشـأنها، والتنسـيق مع الجهـات المختصة لاتخاذ اللازم بشـأنها.

ولفت الجـمّالي إلى أنه في إطار نـشر الوعي والتثقيف بحقـوق الإنسـان وحرياتـه، وترسـيخ مبادئهـا، عـلى صعيـدي الفكر والممارسـة تعقـدت اللجنة خلال شـهر نوفمـبر الحالي سلسـلة مـن فعاليات اليـوم القطري لحقـوق الإنسـان بـدأت بنـدوة في مركز جامعـة قطر الصحـي للموظفـين والمراجعـين، وتدريـب موظفـي مشـيرب العقارية.

تدريب قيادات مطار حمد الدولي

سلسلة من المحاضرات التدريبية بمناسبة اليوم القطري لحقوق الإنسان

ومن المقرر أن تتواصل الندوات والدورات التدريبية خلال الأسبوعين القادمين لتتضمن ندوات ومحاضرات تدريبية لقيادات وموظفي مطار حمد الدولي في دورتين منفصلتين، بالإضافة إلى حملة المدارس التي ستبدأ يوم ٢١ وتستمر حتى ٢٥ نوفمبر.

على هامش احتفالاتها باليوم القطري؛ نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، دورة تدريبية لقيادات مطار حمد الدولي، حول "المعايير الدولية لحقوق الإنسان في المطارات"، وذلك في صالة المغادرين بالمطار.

ويعتبر التدريب هو الأول من نوعه وباكورة تثقيف وشراكة واعدة بين اللجنة والمطار وخلال كلمته الافتتاحية قال السيد عبد الله علي المحمود مدير إدارة البرامج والتثقيف في اللجنة: إنّ هذه الفعالية تأتي ضمن سياق احتفالات "اليوم القطري لحقوق الإنسان" الذي يتزامن مع نشأة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ١١ نوفمبر ٢٠٠٢، وهو تأكيد من قيادة الدولة على قيمها الراسخة منذ القدم بأن الإنسان هو محور التقدم والتنمية وبناء الحضارات.

ونوه المحمود بالتعاون الكبير بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومطار حمد الدولي بداية من الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، ومرورًا بمعرض الخط العربي حول حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية، والمعارض الفنية التي نُظمت بمناسبة اختيار الدوحة عاصمة للثقافة الإسلامية، إلى المشاركة باليوم "القطري لحقوق الإنسان"، وذلك للارتقاء بثقافة حقوق الإنسان.

وركز تدريب "المعايير الدولية لحقوق الإنسان في المطارات" على المعايير الدولية لحقوق الإنسان في المطارات، والتي يجب على المطارات تطبيقها في العمل اليومي.

وتتعلق المعايير باحترام الكرامة الإنسانية، في إطار الخدمات المقدمة والمعاملة، وآليات التفتيش، إلى جانب عدم التمييز، والحق في المعاملة لبعض الضحايا، ومكافحة الاتجار بالبشر، وما يتعلق بحماية البيانات الشخصية وغيرها من التعاريف.

موظفي متاحف مشيرب

تناولت المحاضرات التدريبية آليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حماية الحق في العمل

وفي ذات السياق نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة تدريبية لفائدة موظفي متاحف مشيرب العقارية تحت عنوان "دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان" قدمتها السيدة جميعة السليطي الخبيرة القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان،

برنامج تدريبي لموظفي مطار حمد الدولي

حيث تناولت المحاضرة أوضاع حقوق العمال في دولة قطر من منظور حقوقي (التقدم المحرز والنقائص) وفي إطار مهام اللجنة ودورها في مراعاة الالتزام بالقوانين الوطنية والمواثيق الدولية وبقيم النزاهة، والحياد والموضوعية، ومبادئ الشفافية والعلانية، والمرونة في التعامل، إلى جانب المحافظة على الأسرار الشخصية، مع الحرص على الشراكة مع المؤسسات ذات الصلة داخلياً وخارجياً.

كما تناولت آليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل حماية الحق في العمل وتعزيز وحماية حقوق العمال من خلال ممارسة اختصاصاتها بدور هام في تعزيز وحماية حقوق العمال داخل دولة قطر، ومن خلال هدفها العام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، بالإضافة إلى ما تصدره من دراسات وتقارير مشفوعة بالرأي القانوني والتوصيات، وما تتخذه من إجراءات حيال الشكاوى والالتماسات التي تستقبلها، وتقديم المساعدة القانونية للعمال، وتعليقها على التشريعات ذات الصلة قبل وبعد إصدارها، والعمل على إدماج مبادئ حقوق الإنسان في المناهج التعليمية لمراحل التعليم المختلفة في إطار جهودها الوقائية.

واختتمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، البرامج التدريبية التي انطلقت خلال شهر نوفمبر الحالي وتضمنت ثلاثة برامج تدريبية وندوتين. بمحاضرة تدريبية لموظفي مطار حمد الدولي الذي استضافتها متاحف مشيرب .

وكرم سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام للجنة والدكتور حافظ علي علي عبد الله رئيس متاحف مشيرب، المشاركين في البرنامج التدريبي وتوزيع شهادات التقدير.

وقد جاء البرنامج التدريبي في إطار شراكة نوعية واستراتيجية واعدة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومطار حمد الدولي، لتعزيز حقوق الإنسان في المنفذ الجوي الذي يعد البوابة الرئيسية للدولة، ما يعكس مدى احترام حقوق الإنسان والحرص على صون كرامته.

الحملة تهدف لتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان وحقوق الطلاب في المدارس للطلاب

وأكدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن برنامجي التدريب اللذين عقدا لقيادات وموظفي مطار حمد الدولي على مدار يومين تجربة ناجحة وبداية لتعزيز هذه الشراكة بين الجانبين.

وأشارت اللجنة إلى مواصلة الدورات التدريبية وفق استراتيجية سنوية سيتم التوافق عليها بين الطرفين.

واشتملت فعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على حملة توعوية وتثقيفية لطلاب مدارس الجاليات العربية والأجنبية في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ نوفمبر ٢٠٢١، وذلك في أطار استراتيجية عمل اللجنة نحو تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان وحقوق الطلاب في المدارس للطلاب والمدرسين والكادر الأكاديمي وأولياء الأمور بما يتناسب مع احتياجاتهم واشاعة روح المسؤولية لدى الفئة المستهدفة.

وقال السيد/ حمد ماجد المرزوقي مدير إدارة الشئون المالية والإدارية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: تهدف الحملة إلى التوعية والتثقيف بضرورة حماية وتعزيز حقوق الإنسان في التعليم وهي امتداداً للحملات السابقة التي تم توجيهها لفئة حقوق طلاب الجاليات في المدارس وذلك لتطوير مفهوم حقوق الانسان لديهم وكيفية التواصل مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتعريفهم بدورها واختصاصاتها، مع

حملة لمدارس الجاليات

العمل على تثقيفهم بحقوقهم وواجباتهم. وأشار المرزوقي أن الحملة في محورها الأساسي هي عبارة عن مسابقات تم تصميمها حول عدد من حقوق الإنسان الأساسية ليتم التنافس عليها في ثلاثة فئات للمراحل الثانوية والإعدادية والابتدائية وهي" البحث العلمي، والمقال، والرسم" وقال تم تخصيص كل فئة بما يتناسب مع المرحلة الدراسية المستهدفة. وقال: تم تحديد ٧ مدارس لهذه الحملة وهي من مدارس الجاليات العربية وتضم المدرسة" الفلسطينية والتونسية و السودانية و الأردنية" إلى جانب مدارس الجاليات الأجنبية وتشمل المدرسة" الفلبينية والباكستانية والمدرسة الهندية" وأضاف: تم تخصيص مسابقة البحث العلمي للمرحلة الثانوية حول ثلاثة من المواضيع الحقوقية وهي: " التنمية المستدامة – الحق في التعليم – الحق في البيئة" وذلك لرفع قدرات طلاب المرحلة الثانوية في كتابة البحث العلمي وفق شروطه ومتطلباته. وفيما يتعلق بالمسابقة الموجهة للمرحلة الإعدادية أشار المرزوقي إلى أنها ستكون لأفضل مقال تعبيري يتم كتابته عن الحقوق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ويعبر فيه الطالب عن "الحق في السكن – الهوية – التعبير عن الرأي – الصحة والتعليم". وفي جانب المسابقة الموجهة للمرحلة الابتدائية ستكون للمنافسة حول أجمل لوحة يتم رسمها حول ذات المواضيع الموجهة للمرحلة الإعدادية وقد تم في هذه المسابقة تقسيم المرحلة الابتدائية إلى قسمين من الصف "الأول إلى الثالث" ومن "الصف الرابع إلى السادس" وذلك لمراعاة الفروق الفردية للأطفال وليستطيع الطالب أن يعبر عن إحدى الحقوق المذكورة بالرسم وبشكل مبسط.

وقال مدير إدارة الشئون الإدارية والمالية: ستكون جوائز المسابقات في مختلف فئاتها ومراحلها عبارة عن بطاقات هدايا" gift cards" تم شحنها بمبالغ مالية بقيمة جوائز المسابقات. ونوه إلى أن مثل هذه الحملات من شأنها تشجيع الطلاب على اكتساب المعرفة والإلمام بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والارتقاء بمستوى الطلاب إلى مستوى المعايير العالمية التي تخدم رسالة اللجنة الوطنية في عملية

اشتملت الحملة على مسابقات في البحث العلمي، والمقال، والرسم

نشر وإرساء ثقافة حقوق الإنسان وتطوير ثقافتهم. وقال سيتم عمل برنامج مشترك بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومدارس الجاليات العربية والأجنبية بالإضافة إلى تفعيل دور الطلاب في طرح مسابقات لزيادة الوعي وتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان لجميع مراحل المدارس المعنية الابتدائية والاعدادية والثانوية ليكون طرح المسابقة يتناسب ويراعي كل فئة عمرية للمراحل المذكورة لتحفيز دورهم في المشاركة وتطوير مهاراتهم وقدراتهم في بناء جيل واعي بحقوق الانسان لضمان صونها وحمايتها. وأشار إلى أنه خلال الحملة سيتم توزيع مطويات تعريفيه (ورقية والكترونية) عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ودورها واختصاصاتها إلى جانب توزيع شروط المسابقات في فئاتها الثلاث وهدايا تذكارية. وقال المرزوقي: سيتم إرسال المسابقات للمدارس سالفه الذكر للإعلان عنها في فترة الحملة من ٢٠-٢٥ نوفمبر ٢٠٢١ وسيكون الإعلان عن الفائزين في المسابقة في شهر فبراير ٢٠٢٢ في حفل تكريم للمدارس المشاركة.

اليوم العالمي للسلام

الجمّالي: العالم يحتاج إلى اتفاق سلام أكثر استدامة حفاظاً على سلامة الحياة البشرية وكرامة الإنسان

٢١ سبتمبر ٢٠٢١

احتفلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي للسلام والذي يحتفل به جميع العالم في ٢١ سبتمبر من كل عام وفقاً للإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة واعتبار هذا اليوم مخصصًا لتعزيز مُثُل السلام، حيث يلتزم العالم بالا عنف بوقف إطلاق النار لمدة ٢٤ ساعة.

وقال السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام المساعد للجنة الوطنية لحقوق الإنسان: لقد دأبت اللجنة على الاحتفال بالمناسبات العالمية السنوية بوصفها تذكير هام بالمبادئ السامية لحقوق الإنسان؛ وهي دعوة للرجوع عن أي طريق يحيد عن تلك المبادئ.

وأضاف: جاء موضوع هذا العام لليوم الدولي للسلام تحت شعار" التعافي بشكل أفضل من أجل عالم منصف ومستدام" وهو إشارة ودعوة أثناء التعافي من جائحة كوفيد – ١٩، خلال العام ٢٠٢١ للتفكير بشكل إبداعي وجماعي بشأن كيفية مساعدة الجميع على التعافي بشكل أفضل، وكيفية بناء المرونة اللازمة، وكيفية تحويل عالمنا إلى عالم أكثر مساواة، وأكثر عدلا وإنصافا وشمولا واستدامة وصحة. وأشار الجمّالي في الوقت نفسه إلى أنّ تقرير منظمة الصحة العالمية أكد أن تسعا من كل عشر دول أفريقية ستفشل في تحقيق هدف سبتمبر القاضي بتطعيم ١٠ في المائة من سكانها ضد كوفيد -١٩ وذلك بعد حصولها على ٣٢ مليون جرعة، تمثل حصة أفريقيا أقل من واحد ٪ من أكثر من ٢,١ مليار جرعة يتم إعطاؤها على مستوى العالم، وتلقى ٢ ٪ فقط من سكان القارة البالغ عددهم ١,٣ مليار نسمة الجرعة الأولى، وتم تطعيم ٩,٤ مليون مواطن أفريقي فقط. وقال الأمين العام المساعد للجنة الوطنية لحقوق الإنسان: كما هو معروف أن هذا الوباء سيصيب الفئات المحرومة والمهمشة أكثر من غيرها؛ فحتى شهر إبريل الماضي هناك أكثر من ١٠٠ دولة لم تتلق جرعة واحدة، ذلك علاوة على المحاصرين في النزاعات فإنهم معرضون للخطر لأنهم يفتقدون خدمات الرعاية الصحية. وأضاف الجمّالي: إن الحديث عن النزاعات المسلحة يقودنا إلى دعوة الأمين العام للأمم في مارس الماضي لوقف

إطـلاق النـار عـلى مسـتوى العـالم، حيث أصـدر مجلس الأمـن بالإجماع فبرايـر ٢٠٢١ قرارًا يدعو الـدول الأعضاء إلى دعم "وقـف إنسـاني مسـتدام" للنزاعـات المحلية، إلى ضرورة مواصلـة احـترام وقـف إطـلاق النار عـلى الصعيد العالمي لضـمان حصول الأشـخاص المحاصريـن في النزاع عـلى اللقاحـات والعلاجات الضروريـة للبقاء.

وقالـت الجمّالي: يجب أن ينظر العالم إلى العدو المشـترك الذي ظـل يهاجمهم للعـام الثاني على التـوالي وهو لا يميز بين المـكان والزمان أو العقيـدة أو اللون؛ فيجب على العالم أن يتوقـف عن تلك النزاعات حتى يسـتطيع الصمود أمام هـذا الوباء الأكثر فتـكاً من الحـروب والنزاعات الإثنية والعقائديـة التي يعيشـها العالم والتي ظلـت تفاقم من حالات العنـف والكراهيـة في كل بقاعه خاصـة في عالمنا العربي والإسلامي.

وأضـاف: إن العـالم في هـذا العام يمضي نحـو التعافي من جائحة كورونـا مقارنةً بإحصائيات العـام الماضي ويجب أن نعزز هـذا التعافي بالعمـل على اسـتدامته خاصة وأن حربنـا مع الطبيعة ما زالت تشـتعل نيرانهـا وتهدد بالقضاء على الأخـضر واليابس وذلك بسـبب التغـير المناخي الذي تتسـبب في حدوث كـوارث طبيعية "غير مسـبوقة"، تهدد الوجود البـشرى والحياة عـلى كوكـب الأرض، وقال: يأتي ذلـك بعـد تقرير جديد صـادر عن خـبراء المنـاخ في الأمم المتحـدة، والـذي توقـع أن يصـل الاحـترار العالمي إلى ١,٥ درجـة مئويـة بحلول عـام ٢٠٣٠، مقارنة بعـصر ما قبل الثـورة الصناعيـة، ما يهـدد بحصـول كـوارث جديدة في الكوكـب الـذي تضربـه موجـات حـرّ وفيضانـات متتاليـة.

وأوضـح الجـمّالي أن كل هذه المؤشرات تدعـو العالم إلى اتفاق سـلام شـامل وأكثر اسـتدامة حفاظاً على سـلامة الحيـاة البشريـة وكرامة الإنسـان. وقـال: نحن بمناسـبة اليوم الدولي للسـلام نـدق ناقوس الخطـر ونذكر العالم بـضرورة العمل عـلى إفشـاء المحبة مـن خـلال التوعية الجماهيريـة والتعاون وصـولاً إلى وقف إطـلاق دائم في جميع أنحـاء العالم.

بمناسبة اليوم العالمي للمعلمين..

المحمود: عودة المدارس بكامل طاقتها الاستيعابية مؤشراً نحو التعافي الكامل للعالم

٥ أكتوبر ٢٠٢١

احتفلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة الذكر السنوية لليوم العالمي للمعلمين والذي أقرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" لإحياء ذكرى توقيع توصيتها ومنظمة العمل الدولية لعام ١٩٦٦ بشأن أوضاع المعلمين والتي تعلق بحقوق ومسؤوليات المعلمين، ومعايير إعدادهم الأولي وتدريبهم اللاحق، وحشدهم، وتوظيفهم، وظروف التعليم والتعلم. إلى جانب مناقشة أوضاع هيئات التدريس والبحوث في التعليم العالي.

وقال السيد/ عبد الله علي المحمود مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: يأتي احتفال هذا العام تحت شعار "المعلم عماد إنعاش التعليم" لافتاً إلى أنه بعد مضي ١٨ شهراً عاشها العالم في مجابهة وباء كوفيد -١٩ فقد تأثرت العديد من قطاعات الحياة وأصبح هنالك ركوداً في سائر مجالاتها الحيوية بما في ذلك العملية التعليمية؛ وأضاف: لذلك ونحن نمضي في طريق التعافي وإعادة البناء فقد أولى اليوم العالمي للمعلمين لعام ٢٠٢١ التركيز لإمداد المعلّمين بالدعم الذي يحتاجون إليه ليساهموا في عملية الإنعاش لحركة التعليم على الوجه الأكمل وإعادتها سيرتها الأولى ما قبل وباء كورونا.

وأوضح المحمود أن اليوم العالمي للمعلمين جاء متزامناً مع إعادة فتح المدارس بكامل طاقتها الاستيعابية وقال: هذه العودة تعتبر مؤشراً جيداً للتوجه نحو التعافي الكامل من وباء كورونا وعودة الحياة إلى طبيعتها الأمر الذي يتطلب من المعلمين جهوداً كبيرة في عملية إنعاش التعليم؛ كما يتطلب من المجتمع وأولياء الأمر المساهمة في تتويج جهد المعلمين في جانبي التربية والتحصيل الأكاديمي وصولاً لأجيال قائمة على العلم والمعرفة.

وأشار المحمود إلى أن المعلمين تنتظرهم مهام كبيرة وأمانة عظيمة هم فيها الركيزة الأساسية لتحقيقها؛ خاصة بعد اعتماد هدف التنمية المستدامة رقم (٤) الذي ينص على "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع؛ وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة " وإقرار المرصد ٤-ج المخصص لدور المعلّمين والذي ينص عل "الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلّمين المؤهلين، من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلّمين في البلدان النامية بحلول عام ٢٠٣٠" منوهاً إلى أنّ اليوم العالمي للمعلمين أصبح فرصة للاحتفال بالإنجازات والنظر في طرق كفيلة بمواجهة التحديات المتبقيّة من أجل تعزيز مهنة التدريس. مثمناً في ذات السياق الإنجازات التي حققتها دولة قطر الحركة التعليمية ابتداءً من البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والكادر التعليمي والإداري وصولاً إلى المبادرات الإنسانية من خلال مؤسسة التعليم فوق الجميع والتي أطلقت مبادرة "علّم طفلاً" وهي مبادرة قطرية تصارع لإنقاذ أطفال العالم من الجهل كما أنها مشروع إنساني كبير على مستوى العالم، انطلق من قطر، مقاوماً سير الأحداث العالم الذي أنهكته الأوبئة والحروب والصراعات الداخلية. وقال المحمود: تستهدف مبادرة "علّم طفلاً" الأطفال المهمشين الذين يصعب الوصول إليهم، لا سيما الأطفال الذين يعيشون حياة الفقر، والذين يواجهون عوائق اجتماعية أو ثقافية للوصول إلى التعليم، وأضاف مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام: ونحن في مناسبة اليوم العالمي للمعلمين نذكر بهذه المبادرات التي تعزز الحق في التعليم وندعو المزيد من الجهود المماثلة والتي يقع فيها على عاتق المعلمين الجانب الأكبر تحقيقاً للبناء المتكامل للمنظومة التعليمية في العالم بحلول ٢٠٣٠.

اليوم العالمي للمعلمن فرصة للاحتفال بالإنجازات والنظر في طرق كفيلة لمواجهة التحديات

معرض حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية بواشنطن

١٨ يوليو ٢٠٢١

قالت السيدة مريم بنت عبد الله العطية الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن المنهج الإسلامي الوسطي دعا لاحترام كرامة الإنسان بعيداً عن أية مقاربات اثنية أو عرقية أو دينية قبل مئات السنين. وأشارت العطية إلى أن الإسلام دين للوسطية والقصد والاعتدال الذي اتسمت بها رسالته الشريفة على عكس ما روجت له العديد من المجتمعات. لافتة إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

جاء ذلك في ختام فعالية المعرض الافتراضي تحت عنوان "النص المتسامي.. وحدة الإنسانية.. استكشاف القيم العالمية من خلال الخط العربي الإسلامي" والذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالشراكة مع مركز قطر أمريكا في العاصمة الأمريكية واشنطن في سبتمبر ٢٠٢٠ وتم اختتامه بمعرض الخط العربي حول "حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية" وسط حضور جماهيري بمشاركة سفارة دولة قطر بالولايات المتحدة الأمريكية وعدد كبير من قادة مراكز الفكر المرموقة في واشنطن ومديرو المؤسسات الثقافية وممثلو منظمات دولية ومنظمات مجتمع مدني. وأوضحت العطية أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قصدت بهذا المعرض إبراز الحضارة الإسلامية واحتضانها لمبادئ حقوق الإنسان منذ فجر الإسلام وإلى يومنا هذا. وقالت الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان تمكن هذا المعرض بمختلف نسخه أن يستقطب شريحة واسعة من نخبة المجتمعات الأوروبية، والعديد من الثقافات المتباينة وأضافت: كانت ردود أفعال جمهور الزائرين للمعرض إيجابية خاصة بعد أن وجدوا أن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة قد حثت على احترام حقوق الإنسان منذ مئات السنين وقبل أن تدون في الاتفاقيات والمواثيق الدولية وتغيرت

من الصورة النمطية التي كانت تصورها بعض الدوائر عن الإسلام وأدركوا حقيقة أن الإسلام هو دين السلام دين لإفشاء المحبة والسلام بين جميع الأطياف البشرية.

وأوضحت العطية أن المعرض من شأنه إثراء الحوار والتفاهم بين جميع الديانات وإرساء عالمية حقوق الإنسان في كافة الرسالات السماوية وذلك من خلال شرحه لأهم الأفكار والمبادئ التي تشرح حقيقة الإسلام، برسالة فنية راقية. مؤكدة في الوقت نفسه أن المعرض فيه رسالة سامية حول الدين الإسلامي كونه دين للسلام والتسامح فعليا. ونوهت العطية على مدى قدرة الفن على توعية الشعوب، ومن هنا تكمن أهمية هذا المعرض في تعريف الشعوب بمكانة حقوق الإنسان في الإسلام واصفة المعرض بالخطوة الهامة لنشر ثقافة التسامح. ومن خلال الحوار وننشر ثقافة السلم في العالم.

وقالت السيدة مريم العطية: ستظل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حريصة على إرساء قيم السلام والمبادئ الرفيعة لحقوق الإنسان في سياق أهدافها ومهامها واختصاصاتها، وأشارت إلى أن الترويج لمبادئ حقوق الإنسان تمكن في كافة نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية والرياضية وغيرها من مشارب هذا الكون المختلفة موضحة أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تدخل لكافة هذه الأركان الحياتية من كافة الزوايا الحقوقية لتستخلص منها الرسائل التي تحفظ كرمة الإنسان وتصونها.

من جهته قال السيد رائد جرار مدير المناصرة في منظمة الديمقراطية في العالم العربي الآن (DAWN): "أنا أميركي عربي ومسلم وبالنسبة لي، فن الخط هو جزء من هويتي" وأضاف: لكل من شاهدوا المعرض اليوم أعتقد أنهم توصلوا إلى نفس الإدراك الذي توصلت إليه وهو عالمية بنفس الفن وحقوق الإنسان.

وتابع جرار إن هذا المعرض "مؤشر على مدى عمق جذور حقوق الإنسان في المجتمعات المختلفة حيث تم من خلال هذا المعرض ربط آيات من القرآن والأحاديث النبوية مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، والتي تحكي قصة المساواة بين الجنس البشري. وأشار إلى أنه تم اختيار اسم "النص المتسامي" نفسه لهذا المعرض بسبب الرسالة الشاملة في جميع الأعمال الفنية وهي أن حقوق الإنسان والنصوص للإسلام متسامحة عبر الزمن وعبر مختلف الثقافات.

من ناحيتها الأستاذة فاطمة الدوسري، المديرة التنفيذية للمركز القطري الأمريكي : "نظرًا لأننا ما زلنا في طور الترحيب بعودة الجمهور من خلال الحضور الشخصي، فإننا ندرك كم كنا محظوظين حقًا لإتاحة الفرصة لنا لعرض هذه الأعمال الفريدة التي قدمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال معرض "حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية" وأضافت أن "النص المتسامي" كان عامل جذب أتى بأكثر من ١٠٠ زائر إلى المعرض من خلال جولات خاصة مع المجموعات

العطية:

حريصون على إرساء قيم السلام والمبادئ الرفيعة لحقوق الإنسان

والسفارات ومراكز الفكر وحتى المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي. وأوضحت أنه بينما كانت الفعاليات الفنية والثقافية محدودة للغاية، فقد قدم المعرض ملاذًا لأولئك الذين كانوا يشعرون بأنهم انفصلوا عن عالم الفن وما فيه من إلهام.

وأوضحت الدوسري أنه في ختام معرض "النص المتسامي، يتطلع مركز قطر أمريكا للثقافة إلى إقامة معارض جديدة تعزز مهمته المتمثلة في ربط المبدعين والإبداعات، وعقد التجمعات، والاحتفاء بالثقافات.

وفي ذات السياق أوضحت الأستاذة فاطمة الباكر سكرتير ثان ومستشار الدبلوماسية العامة في سفارة دولة قطر في واشنطن أن "مجموعة النصوص المقدسة في معرض حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية تم تنسيقها بخبرة للتعبير عن الوضع الإنساني والطريقة التي ترتبط بها تجاربنا". ونوهت الباكر بعام الثقافة قطر- الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٢١، وقالت: هي مبادرة سنوية تقودها متاحف قطر، حيث تبتكر دولة قطر ودولة شريكة برامج لغرض التبادل الفني والثقافي.

وأوضحت أن الحضور الجماهيري لختام هذا المعرض يشير إلى عودة تدريجية للفعاليات كما كانت من قبل. ومشيرة إلى أنه حينما انطلق المعرض في خضم الجائحة سبتمبر ٢٠٢٠، اقتصرت فعالياته على المشاهدة عبر الجولات الخاصة أو الصالات الافتراضية.

يذكر أن معهد قطر أمريكا للثقافة (QAIC) هي منظمة غير ربحية مستقلة في واشنطن العاصمة تقوم بإنشاء وتنفيذ البرامج والأبحاث التي تبرز الفن والثقافة في كل أشكالها ومظاهرها من الولايات المتحدة، ودولة قطر، والعالمين العربي، والإسلامي.

ضمن فعاليات الدوحة عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي..

افتتاح معرضين فنيين حول حقوق الإنسان بمطار حمد الدولي

٥ يوليو ٢٠٢١

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمطار حمد الدولي معرض الخط العربي حول "حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية" بريشة الفنان صباح الإربيلي إلى جانب معرض "حقوق الإنسان" بريشة الفنان أحمد المعاضيد وذلك في إطار فعاليات "الدوحة عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي ٢٠٢١ ، التي تشرف على تنظيمها وزارة الثقافة والرياضة بالتعاون مع منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، واللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم والشركاء الاستراتيجيين بالدولة والجهات الشريكة، و يستمر المعرض على مدار شهر يوليو ٢٠٢١.

وقالت السيدة مريم بنت عبد الله العطية الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تصريح صحفي: "يعتبر معرض اللجنة الدائم حول "حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية" واحداً من أميز الأنشطة التي تنفذها اللجنة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية وهو عبارة عن لوحات إبداعية للخط العربي تتضمن آيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة تطابقت معها مبادئ حقوق الإنسان الحديثة. وأضافت: هذا المعرض نريد أن نثبت من خلاله للعالم أن الإسلام تبنى مبادئ حقوق الإنسان منذ ١٤٠٠ سنة وأن معالجة التطرف والإرهاب التي تعمل بعض الجهات على إلصاقها بالإسلام دائماً ما تكون بمد جسور التعاون والحوار بين الاديان والثقافات والحضارات المختلفة، والبحث عن الإرث والقيم الإنسانية المشتركة وإظهارها وإبرازها. وليس عبر تنامي خطاب التعصب والكراهية.

وقالت العطية: إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان طافت بهذا المعرض على العديد من العواصم الأوروبية والعربية على سبيل المثال " مدريد وبرلين وأثينا وباريس" كما تم تنظيمه مرتين في مقر الأمم المتحدة

المعرض يهدف يهدف إلى إبراز الإرث الإنساني العالمي الذي شاركت فيه كل الديانات والثقافات

في جنيف و في مقر الاتحاد الأوروبي ببروكسل كما تم تنظيمه في كل من دولة الكويت والجمهورية التونسية على هامش انعقاد مجلس وزراء الداخلية العرب ٢٠١٥ وأضافت: لقد لاقى المعرض استحسان جميع من شهده وتجول بين لوحاته وكشف الكثير من المعلومات القيمة حول حقوق الانسان في الإسلام منذ مئات السنين وأن الكثير من المجتمعات الأوروبية كانت مغيبة عن هذه الحضارة الكبيرة. وأشارت إلى أن المعرض أثبت للعالم (إن الإرهاب لا دين له ولا جنسية) وأن تصرفات الجماعات المتطرفة الارهابية الذين يتخذون من الدين ستاراً، لسلوكياتهم الشاذة لتحقيق أهدافهم الدنيئة؛ هي أبعد ما تكون عن الإسلام ورسالته الوسطية.

وأوضحت العطية أنّ معرض حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية لا يهدف الى المقارنة بين الموروث الإسلامي واتفاقيات حقوق الإنسان فحسب؛ إنما يهدف إلى إبراز الإرث الإنساني العالمي الذي شاركت فيه كل الديانات والثقافات. وقالت الأمين العام للجنة: شاركنا بهذا المعرض على المستوى المحلي في جامعة حمد بن خليفة والحي الثقافي "كتارا" كما شاركنا في مطار حمد الدولي سابقاً بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان وهذه المرة الثانية بمناسبة الدوحة عاصمة للثقافة الإسلامية. وأضافت هذه المناسبة نعتبرها منبراً لائقاً لنبرز فيه حقوق الإنسان في الإسلام لأن هنالك الكثير من المجتمعات غير المسلمة تحتاج بالفعل للتعريف بالإسلام وتعاليمه السمحاء وقيم التسامح التي تسود المنهج الإسلامي.

وتابعت بالقول: ويجب علينا أن نعمل من أجل اظهار الصورة الحقيقية للدين الإسلامي على المستويات الفردية والجماعية والمؤسساتية وتبنيه لمبادئ حقوق الانسان منذ القدم. ويجب أن نتعامل مع هذا الفكر وفقاً لرسائل مؤسساتنا التي أنشئت من أجلها فنحن في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من ضمن اهدافنا نشر ثقافة حقوق الإنسان، وأشارت إلى أنه من هذا المنظور بحثنا في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة فوجدنا الكثير من مبادئ حقوق الإنسان تتطابق مع المنهج الإسلامي الذي سبق وضع تلك المبادئ بمئات ا لسنين .

وقالت السيدة مريم العطية: إن شعار " ثقافتنا نور" الذي تبنته فعاليات الدوحة عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي جاء متوافقاً مع مفاهيم معرض اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والأهداف التي تم تصميم المعرض من أجلها وأضافت: كل من يتجول بين لوحات المعرض خاصة من غير المسلمين ستتبين له حقائق القيم التي تتضمنها الثقافة الإسلامية والتي منها على سبيل المثال لا الحصر " المودة والرحمة والعدالة الاجتماعية والصدق وحب الخير للآخر" وغيرها الكثير من المبادئ والقيم التي تم تصميمها بالخط العربي لإبراز الموروث الإنساني للثقافة الإسلامية.

فيما يتعلق بمعرض "حقوق الإنسان" أوضحت العطية أن المعرض يتضمن لوحات تحمل رسائل ودعوات تتعلق بنبذ خطاب الكراهية ومناهضة العنف ورفضه بكافة أشكاله ونشر رسالة السلام في كل بقاع العالم إلى جانب أهمية الإنسان وفعاليته بين أفراد مجتمعه والتأثير الإيجابي عليهم وحب الخير ومساعدة الآخرين. وقالت كل هذه الرسائل جاءت في المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ودعت إليها كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وقالت العطية: هذه المرة الأولى الذي تنظم فيها اللجنة معرض ولوحات حقوق الإنسان لافتة إلى أن تجربة اللجنة في الترويج لمبادئ حقوق الإنسان قد أثبتت نجاحها في معرض " حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية ووجدت استجابة عالية لدى زوار المعرض وقالت: لذا نحن نعتبر الفن من أسرع الوسائل لتوصيل رسالتنا في نشر وإرساء ثقافة حقوق الإنسان لأن الفن يخاطب الوجدان والعقل معاً.

وأضافت: نتمنى أن نحقق أهدافنا من هذا المعرض "حقوق الإنسان " مثل ما تم تحقيقها في معرض الخط العربي حول "حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية".

ومن جانبه قال السيد حمد العذبة المنسق العام لفعاليات الدوحة عاصمة الثقافة الإسلامية ،إن الخط العربي يعد واحد من أهم الفنون التي أبدعتها الحضارة العربية الإسلامية وأكثرها انتشاراً في بلاد العرب والمسلمين على السواء، فنجده في العمارة بمختلف أنواعها فاستخدم في تزيين وزخرفة القصور والمساجد والمدارس، كما استخدم في النسيج والأواني والأثاث وغيرها.

وأضاف أن العرب والمسلمين على اختلاف مدارسهم استطاعوا أن يجعلوا من الخط العربي أداة للتعبير الجمالي عن القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، والحكم العربية الخالدة؛ مما أضفى على عطائه رونقا خاصا يزيده جمالا.

قدرة الخط العربي وجاذبيته في التعبير عن مختلف قضايانا المعاصرة.

ومن هنا فإن استضافة الدوحة عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي ٢٠٢١، تعد فرصة لتأكيد روعة وجماليات الخط العربي عبر الحضارة الإسلامية ولهذا فإننا سعداء اليوم أن نجسد هذه الرؤية عبر افتتاح معرض الخط العربي حول حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية بريشة الفنان صباح الإربيلي، إلى جانب معرض حقوق الإنسان بريشة الفنان أحمد المعاضيد.

ولعل أهمية هذين المعرضين ليس فقط في التعريف بالنصوص الإسلامية التي أكدت حقوق الإنسان لتسبق مختلف التشريعات الإنسانية والدولية في حفظ الكرامة الإنسانية، فالإنسان مكرم من ربه قال تعالى"

{وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا }

ولكن تكمن الأهمية في قدرة الخط العربي وجاذبيته قي التعبير عن مختلف قضايانا المعاصرة.

وأكد العذبة على أهمية استثمار تألق الدوحة بفعالياتها كعاصمة للثقافة في العالم الإسلامي للدفع بهذا الفن الأصيل للواجهة من خلال رفع الوعي بقيمته وجمالياته ودعم المواهب الشابة في هذا المضمار وإقامة المعارض والمحاضرات والدورات التي تعزز الخط العربي والذي يعبر بجمالياته وروعته عن معالم ثقافتنا الإسلامية.

مطـار حمـد الـدولي.. بوابـة السـفر إلى قطـر والعالم

مطـار حمـد الدولي هـو وجهـة مميـزة بحد ذاتـه فقد تم تصميمه بشـكل عـصري وفريـد لتلبية كافـة متطلبات واحتياجـات المسـافرين من حـول العالم. وعلى مسـاحة مبنـى واحـد ضخـم وشـامل يجمع مطـار حمـد الدولي بين خيارات التسـوق لأشـهر العلامات التجاريـة والضيافة العصريـة، ومرافـق الترفيـه والاسـترخاء، بالإضافـة إلى مجموعـة مـن القطـع الفنيـة النـادرة لأشـهر الفنانين العالميـين الموزعـة في مختلـف أرجائه.

أحدث مطـار حمد الـدولي خلال السـنوات الماضيـة تغيّراً جذريـاً في مفهـوم تجربة السـفر، وذلك مـن خلال ضمان التميـز التشـغيلي الدائـم بالتـوازي مـع الحفـاظ على الأولويـة لصحـة المسـافرين، والموظفين، وسـلامتهم، وأمنهـم. ويواصـل مطـار حمـد الـدولي تطويـر كافـة عملياتـه التشـغيلية مـن خـلال توفـير أحـدث أنظمـة تشـغيل المطارات، واتخاذ أعـلى تدابير السـلامة الوقائية المدعومة بأحـدث الحلول الذكية المبتكـرة، وبالتالي تعزيز ثقـة المسـافرين وسـلامتهم وأمنهم.

يعمـل مطار حمـد الدولي عـلى تعزيـز مكانتـه باعتباره البوابـة المفضلـة للمسـافرين، وذلـك مـن خـلال تنفيذ مـشروع توسـعة المطـار الـذي سيسـاهم في زيـادة الطاقـة الاسـتيعابية للمبنـى وتعزيـز مزاياه عـلى كافة الأصعدة. وفي إطـار رؤيته ليصبح "مطار المسـتقبل"، فإن توسـعة مطـار حمد الدولي سـتضمن توفير بيئة واسـعة من المسـاحات الخـضراء، بالإضافـة إلى إضفـاء المفاهيم العصريـة لمتاجـر البيـع بالتجزئـة والضيافـة، وغيرها من معالم الجـذب السـياحي والمرافـق الترفيهيـة الأخرى. وبصفته المطار الرسـمي لبطولـة كأس العالم لكرة القدم FIFA قطـر ٢٠٢٢ ™، فـإن مطـار حمـد الـدولي عـلى أتم الاسـتعداد لتقديم تجارب اسـتثنائية لعشـاق كـرة القدم في جميـع أنحـاء العالم.

حصـل مطـار حمـد الـدولي عـلى العديـد مـن الجوائـز العالمية، حيث أصبح أول مطار في الشرق الأوسـط وآسـيا يحصـل على تصنيـف ٥ نجـوم في تدقيق تدابير السـلامة الخاصـة بـ "كوفيـد-١٩" في المطـارات من قبل سـكاي تراكـس، كـما حصل مطـار حمد الـدولي عـلى العديد من الجوائـز الأخـرى من سـكاي تراكس بمـا في ذلـك "ثالث أفضـل مطـار في العـالم" و "أفضـل مطـار في الـشرق الأوسـط" و "أفضـل خدمة موظفين في الشرق الأوسـط". وتتولى الشركة القطرية لإدارة وتشـغيل المطارات (مطار)، إحـدى الـشركات التابعـة لمجموعـة الخطـوط الجويـة القطريـة، إدارة العمليـات التجاريـة والتشـغيلية للمطار.

الدكتور
تركي بن عبدالله زيد آل محمود

مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية

نائب رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر

حصل الدكتور تركي بن عبدالله زيد آل محمود على بكالوريوس في علوم الحاسب الآلي – جامعة قطر ١٩٩٤م، ماجستير في الإدارة العامة – جامعة كولورادوا – ٢٠٠٣، ماجستير في القانون الدولي والسياسة الخارجية – HBKU، دكتوراه في التعليم – جامعة جنوب كاليفورنيا (USC).

ويشغل د. تركي وظيفة نائب رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر، عضو اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان، عضو في اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، عضو في اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني.

ويحظى بمشاركة واسعة في الاجتماعات والدورات التدريبية أبرزها برنامج القيادات التنفيذي – مركز قطر للقيادات، برنامج الإدارة والقيادة الفعالة – جامعة أكسفورد، المشاركة في الحوار القطري الأمريكي ممثلاً لوزارة التعليم والتعليم العالي، والمشاركة في دورة مجلس حقوق الإنسان ال ٤٧ في جنيف.

كما شارك في حضور العديد من الندوات والمعارض والمؤتمرات في الدوحة، وخارج الدوحة في مواضيع القانون الدولي، والتعليم، وحقوق الإنسان، والسياسات الدولية، والقيادة، والتواصل الإعلامي مع الجمهور.

حوار مصطفى شاهين

نتعامل مع الملف بشفافية و لا نخفي شيئًا ..

الدكتور تركي بن عبدالله زيد آل محمود في حوار مع الصحيفة

قطر قطعت شوطًا كبيرًا لحفظ حقوق الإنسان وتمكين الفئات الضعيفة

أكد الدكتور تركي بن عبد الله زيد آل محمود مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية نائب رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر إن دولة قطر بذلك جهودًا جبارة لحفظ حقوق الإنسان وتمكين المرأة الفئات الضعيفة، لافتًا إلى أن الدولة انضمت إلى سبع اتفاقيات من أصل تسعة اتفاقيات في حقوق الإنسان.

وكشف د.تركي آل محمود في حوار صحفي مع الصحيفة عن إنشاء لجنة وزارية درست ووضعت التصورات الخاصة باتفاقية الاختفاء القسري التي أوصت بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، مشيراً إلى أن هذه الدراسة والتصور في طور العرض على مجلس الوزراء.

وأضاف أن هناك العديد من المشاريع الجديدة الخاصة بموائمة الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان مع القوانين المحلية القطرية، مشيراً إلى أن قطر تتحفظ أيضًا على بعض المواد التي تخالف الشريعة الإسلامية أو قيم المجتمع القطري.

ونوه مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية بالجهود المبذولة من اللجنة الوطنية بمكافحة الاتجار بالبشر والأنماط الحديثة المرتبطة بها، وأبرزها إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وإنشاء قسم مكافحة الاتجار بالبشر في كل مركز شرطة، كذلك تخصيص نيابة جديدة لمكافحة الاتجار با لبشر .

قطر انضمت لسبع اتفاقيات لحقوق الإنسان من أصل تسعة

› بدايةً، الإدارة تختص بإعداد الدراسات والبحوث والتقارير ذات العلاقة بحقوق الإنسان بالتعاون مع الجهات المختصة في الدولة.. ما هي أبرز الدراسات والبحوث التي صدرت مؤخرًا وما النتائج التي ترتب على ذلك؟

إدارة حقوق الإنسان أنشأت بموجب قرار وزير الخارجية رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٣ بشأن إنشاء مكتب شؤون حقوق الانسان.

وتتكون الإدارة من مجموعة من الأقسام، والهدف الرئيسي من إنشاءها كما بينها القرار هي النظر في معاهدات حقوق الإنسان، والنظر في موائمة دولة قطر في اتفاقيات حقوق الإنسان التي انضمت لها دولة قطر .

وإلى الآن انضمت دولة قطر إلى سبع اتفاقيات من أصل تسعة اتفاقيات في حقوق الإنسان، وإدارة حقوق الإنسان في وزارة الخارجية مسؤولة عن ضمان موائمة دولة قطر مع هذه الاتفاقيات.

يمكن لمجلس الشورى مراجعة قانون الانتخابات إذا كان هناك ملاحظات عليه

› ما هي أبرز الدراسات والبحوث التي صدرت مؤخرًا وما النتائج التي ترتبت عليها؟

إدارة البحوث والدراسات لا تقوم بعمل بحوث ودراسات، إدارة الدراسات والتخطيط هي المسؤولة عن القيام بالبحوث والدراسات وهناك نوع من التعاون بين إدارة حقوق الإنسان وإدارة السياسات والتخطيط للنظر في مدى التعاون في الأبحاث والدراسات التي تفيد في مسألة رفع الوعي وزيادة الوعي الخاص بحقوق الإنسان سواء محليًا أو دوليًا.

قطر قطعت شوطاً كبيراً في تمكين المرأة

› برأيكم إلى أي مدى ساهمت انتخابات مجلس الشورى في إرساء الحق في التصويت الترشح للانتخاب؟

صحيح هذا من الحقوق الأصيلة التي ضمنها العهد المدني في الحقوق المدنية والسياسية، - الحمد لله – كانت انتخابات مجلس الشورى خطوة إيجابية في تضمين مبدأ تمكين المشاركة الشعبية، وهي نوع من الحق في الانتخابات، وكانت تجربة ناجحة أثمرت عن بروز مجموعة من القيادات الشابة، كما أن نائب مجلس الشورى إحدى القيادات النسائية.

كلنا أمل أن تكون التجربة الانتخابية مثمرة في قطر، وكما قال سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني إن هذه التجربة لها ما لها وعليها ما عليها.

فالدور الرئيسي الآن مراجعة قانون الانتخابات إذا كان هناك أي ملاحظات على قانون الانتخابات.

لا يوجد تمييز بين الرجل والمرأة في التوظيف أو الامتيازات

› هناك جهود كبيرة تُبذل لتمكين المرأة وتعزيز حقوقها.. كيف تقيمون ذلك؟

دولة قطر قطعت جهود جبارة في مسألة تمكين المرأة، حتى الآن تجد هناك ثلاث سيدات يتبوأن منصب وزير في دولة قطر، كذلك هناك قطاعات كالصحية والجامعية والتعليمة الأغلبية منها موظفات من السيدات.

دولة قطر قطعت شوطًا كبيرًا في تمكين المرأة عن طريق إنشاء المعاهد والجامعات والتعليم، ولا يوجد هناك أي تمييز بين الرجل والمرأة في مسألة التوظيف أو الامتيازات، بل هناك تمييز إيجابي لصالح المرأة، في بعض الامتيازات في الإجازات وبعض الأمور لصالح المرأة.

هناك بعض الانتقادات التي تطالنا من المنظمات المدنية، وهذه الانتقادات لا تمس القوانين أو الإجراءات، ولكن هناك بعض التصرفات الفردية في النطاق الأسري أو النطاق العائلي، ولكن هذا لا يمثل الجهود الجبارة التي قطعتها دولة قطر في تمكين المرأة.

طموحنا عالي لا يحده حد ولا يعلوه سقف لحفظ حقوق الإنسان

› ما تقييكم للأداء الوظيفي للمرأة؟

أنا أتحدث عن تجربة شخصية عملية من خبرتي في مجال عمل، بعض النساء اللاتي تعلمنا منهن مبادئ العمل، ومبادئ الالتزام، ومبادئ الجودة، وانتاجيتهن جدًا رائعة، وهناك الخير منهن، كما الرجل هناك الجيد منهم وهناك غير الجيد في مجال العمل، فمعدلات الإنتاج الوظيفي لا تتعلق بالرجل أو المرأة.

قطر تتحفظ على المواد التي تخالف الشريعة الإسلامية أو قيم المجتمع القطري

› هل الجهود المبذولة كافية لزيادة التمثيل السياسي للمرأة؟

نحن لا نقول نهائيًا في أي مجال أن الجهود كافية، والأفق لدينا عالي، والطموح عالي لا يحده حد ولا يعلوه سقف، فنحن دائمًا نسعى للعمل، ونتمنى أن نحقق كل عام أفضل من العام السابق له في مجال حقوق الإنسان.

تعيين د.علي بن صميخ المري وزيراً للعمل ضرورة لمواجهة تحديات حقوق العمال

› ما هي الجهود المبذولة لتعزيز حقوق الطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة؟

قامت الدولة بإنشاء اللجنة الوطنية الخاصة بالفئات الضعيفة، وهي المرأة والطفل وكبار السن وذوي الإعاقة، اللجنة كانت برئاسة وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، وحاليًا هي تحت مظلة وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة.

هذه اللجنة تهتم بالتنسيق بخصوص هذه الفئات الأربع الضعيفة، فدولة قطر عن طريق وزارة الخارجية تعمل على مجموعة من الاتفاقيات الدولية من هذه الاتفاقيات الخاصة بالفئات الضعيفة مثل اتفاقية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو" الخاصة بالمرأة، واتفاقية الأطفال، واتفاقيات الأشخاص ذوي الإعاقة، كذلك هناك العديد من المشاريع الجديدة الخاصة بموائمة الاتفاقيات الدولية الخاصة بهذه الفئات مع القوانين المحلية القطرية، كما هو معلوم أيضًا تتحفظ على بعض المواد التي تخالف الشريعة الإسلامية أو تخالف القيم الخاصة بالمجتمع القطري، لأن هذه الاتفاقيات ليست ملزمة.

لجنة وزارية درست اتفاقية الاختفاء القسري بناء على توصية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

› التعديل الوزاري الأخير تضمن إنشاء وزارة للتنمية الاجتماعية والأسرة مثلتها امرأة، كما تضمن تعيين الرئيس السابق للجنة الوطنية لحقوق الإنسان وزيرًا للعمل .. ما هي انعكاسات ذلك على أوضاع حقوق الإنسان؟

هذا شيء إيجابي فقد أصبح لدينا وزارة مختصة بالمرأة، ومختصة بالشؤون الاجتماعي والأسرة وهو شيء إيجابي جدًا يصب في مصلحة التنمية البشرية، لأن الأسرة هي أساس التنمية البشرية.

وتعيين سعادة الدكتور علي بن صميخ المري اعتبره هو الرجل المناسب في المكان المناسب، بحكم منصبة السابق كرئيسًا للجنة الوطنية لحقوق الإنسان فهو أعلم الناس بالتحديات التي تواجه حقوق العمال.

جهود لمكافحة الأنماط الحديثة في الاتجار بالبشر

- وقعت دولة قطر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقية لإنشاء مكتب للبرنامج في دولة قطر .. ما تأثير ذلك على التعاون المشترك في مجال حقوق الإنسان ؟

دولة قطر دائمًا تسعى للتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لرفع القدرات خصوصًا القدرات البشرية في مجال حقوق الإنسان والتدريب، وكذلك في مجال رفع الوعي، وهناك الكثير من الدورات والبرامج التي تعقد بين هذه المراكز الدولية وقطر خصوصًا في مجال رفع القدرات البشرية.

ملف حقوق الإنسان شفاف وقطر لا تخفي أي شيء

› أوصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الدولة بدراسة الانضمام للعديد من البروتوكولات الملحقة ببعض المعاهدات والاتفاقيات، .. هل تم دراسة مثل هذه الاتفاقيات من قبل إدارة حقوق الإنسان لإبداء الرأي فيها ؟

نعم إدارة حقوق الإنسان عضو في مجموعة من اللجان التي تم إنشائها عن طريق مجلس الوزراء بناءً على توصية اللجنة الوطنية لحقوق لإنسان في النظر للانضمام في مجموعة من الاتفاقيات الدولية ومجموعة من البروتكولات الملحقة بالاتفاقيات الدولية.

نرحب بأي نقد إيجابي أو سلبي وذلك دافع للتحسين واستمرار العمل

› هل يمكن تسمية بعض هذه الاتفاقيات؟

نعم اتفاقية الاختفاء القسري، إحدى هذه التوصيات التي جاءت من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتم إنشاء لجنة وزارية درست ووضعت التصورات، وهي في طور العرض على مجلس الوزراء الآن.

وزارة الخارجية أيضًا عضو باللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وأنا نائب رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، واللجنة تقوم بجهود كبيرة في مجال مكافحة الأنماط الحديثة في الاتجار بالبشر، كما هو معلوم أن هناك العديد من الأنماط الحديثة في الاتجار بالبشر، وهناك صور عديدة من الاتجار بالبشر والعمل القسري، هناك أيضًا تهريب العمال، وبعض أعمال الفساد، لذلك قامت دولة قطر بجهود كبيرة في مكافحة الاتجار بالبشر، كانت أحداها قرار معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بإنشاء قسم مكافحة الاتجار بالبشر في كل مراكز الشرطة، كذلك هناك نيابة جديدة لمكافحة الاتجار بالبشر، والعديد من المبادرات الجديدة، والتعاون مع المنافذ البرية والبحرية للتوعية بالأنماط الحديثة للاتجار بالبشر والتي يقع ضحيتها العديد من الفئات الضعيفة والمهمشة.

هناك العديد من الجهود تقوم بها اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر التي تقوم وزارة الخارجية بنيابة رئاستها، ويرأسها سعادة وزير العمل.

قطر فتحت أبوبها للعديد من المنظمات

› "فيفا ووتش» أشادت في تقريرها الذي صدر مؤخرًا بالاجراءات التي اتخذتها دولة قطر في ملف استضافة بطولة كأس العالم ٢٠٢٢، ما أهمية هذا التقرير بالنسبة لملف حقوق العمال؟

ملف حقوق الإنسان كما قلنا ملف شفاف، وقطر لا تخفي أي نوع من الأمور السلبية، ونرحب بأي نقد إيجابي، ونرحب أيضًا بأي نقد سلبي، لأن هذه الانتقادات التي توجه لنا دافع للتحسين كذلك أيضًا الثناء الإيجابي الذي يأتي من هذه المنظمات، يكون نوع من إرضاء النفس ودافع أيضًا إيجابي لاستمرار العمل.

ودولة قطر فتحت أبوبها للعديد من المنظمات في هذا الإطار.

› هل يعتبر تقرير «فيفا ووتش» ردًا مناسبًا على التقارير المتحاملة التي تصدرها وسائل إعلام غربية؟

كما قلنا نحن لا ننظر نظرة سلبية لأي تقرير، ونعتبره دافع لنا، إن كان تقريرًا سلبيًا فهو دافع لنا للتحسين، وإن كان إيجابيًا فهو دافع لنا للاستمرار.

قراءة في كتاب "حقوق الإنسان والتنمية المستدامة"

إعداد: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

قسم الدراسات والبحوث – إدارة البرامج والتثقيف

عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام ٢٠٢٠ كتاب "حقوق الإنسان والتنمية المستدامة" لمؤلفه الدكتور محمد بن سيف الكواري. والكتاب في سياقه العام ينتمي لحقل العلوم القانونية وتحديدا تلك الدراسات المعنية بحقوق الإنسان، فهو يبحث في أحد أهم الموضوعات العالمية المعاصرة، والتي تشغل اهتمام المجتمع الدولي وأولوياته: دولا، ومنظمات دولية وإقليمية حكومية وغير حكومية، إضافة إلى المجتمعات الإنسانية نفسها. كما تزداد أهمية هذا الكتاب عربيا من خلال قلّة الأدبيات المتخصصة التي تناولت موضوع التنمية المستدامة من منظور حقوق الإنسان واختبار العلاقة بينهما، لاسيما وأنّ المؤلف قدم مادة علمية أكاديمية منظمة ومتسقة، إضافة إلى الترابط بين عناوين الفصول ومضمونها من ناحية، وترابط عنوان الكتاب بموضوعه من ناحية أخرى.

لقد قسم المؤلف كتابه إلى مقدمة وستة فصول رئيسية في متن مجموعه (٣٤٢) صفحة، ثم اتبعها بقائمة المصادر والمراجع وسبعة ملاحق بما مجموعه (١٤٩) صفحة. وأشار في مقدمته إلى أنّ جوهر موضوعه هو فحص وتثبيت العلاقة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، وحدد هدف الدراسة المركزي بأن يكون المنهج الحقوقي على سلم أولويات المشروع التنموي الذي تتبناه الدول والمجتمعات انطلاقا من أنّ كافة الظواهر والمشكلات ترتبط مع بعضها بعضا ضمن دورة حقوقية متماسكة ومترابطة.

وينتقل الكتاب في الفصل الأول إلى تحديد معنى مفهوم حقوق الإنسان واستعراض التطور التاريخي للمفهوم مع دراسة تطور آليات حمايته الوطنية والإقليمية والدولية. ثم يتناول في الفصل الثاني تحديد مفهوم التنمية وتطوره إلى مفهوم التنمية الشاملة ثم التنمية المستدامة، كما يفرد في هذا الفصل شرحا

أهمية الكتاب عربيا من خلال قلّة الأدبيات المتخصصة في موضوع التنمية المستدامة من منظور حقوق الإنسان

وافيا لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر نظريا وتطبيقا، علاوة على ذكر أهم التحديات والمعيقات التي تواجه الدول والجماعة الدولية في تحقيق هذه الأهداف.

وفي الفصل الثالث يتركز النقاش على الحق في التنمية من منظور حقوق الإنسان ومدى كفالة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان لهذا الحق، والجهود المبذولة من المنظمات الدولية والحكومات ومؤسسات حقوق الإنسان في مجال تنفيذ الحق في التنمية وإعماله. كما ينتقل الفصل الرابع لمناقشة العلاقة المتبادلة بين التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وفقا لمنهج التنمية القائم على حقوق الإنسان مع التطرق لأهم المعوقات التي تقف أمام اهداف التنمية المستدامة، كالحروب والصراعات المسلحة والعنف، والتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي، والديون والفقر والفساد، والأوبئة والامراض المعدية وغيرها.

ويخصص المؤلف الفصل الخامس بعنوان "التنمية المستدامة بدولة قطر" ليكون بمثابة دراسة حالة عملية، حيث يستعرض الجهود المبذولة في دولة قطر في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من منظور حقوق الإنسان، وفي هذا المجال يتناول بالبحث والدراسة تقرير الاستعراض الوطني الثاني لدولة قطر المقدَّم إلى المنتدى السياسي الرفيع المنعقد في الأمم

تناول الكتاب الأساس القانوني للحق في التنمية ومعالجة مضمونه والجهات المسؤولة عن إعماله

المتحدة عام ٢٠١٨ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتحديات التي تواجهها وسبل معالجتها وتجاوزها. كما يستعرض المؤلف دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في متابعة ورصد تنفيذ اجندة التنمية المستدامة في ضوء الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

ويقدم المؤلف في خاتمة الكتاب الدروس المستفادة والتوصيات التي من شأنها إعمال حقوق الإنسان من خلال تنفيذ أجندة الأعمال الخاصة بالتنمية المستدامة، وكيفية الربط المفاهيمي بين حقوق الإنسان واهداف التنمية المستدامة وتقديم أفضل الممارسات التي من شأنها كفالة واحترام وحماية حقوق الإنسان.

وفي هذا المجال قدَّم المؤلف (٦١) توصية اكَّدت على اتباع نهج حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وضرورة التركيز على بناء العنصر البشري في عملية التنمية والاعتراف بحقوقه ومسؤوليته في تحقيق هذه الأهداف، هذا بالإضافة إلى التأكيد على أهمية الشراكات الحكومية والدولية، ودور المرأة والشباب والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والقطاع الخاص والمجتمع الأكاديمي وغيرها من الجهات في تحقيق التنمية المستدامة القائمة على نهج حقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى الميّزة المنهجية في الكتاب المتمثلة في تناول الأساس القانوني للحق التنمية ومعالجة مضمونه، والجهات المسؤولة عن إعماله وتقديم خريطة طريق لتعزيزه وحمايته ووضعه موضع التطبيق الفعلي على المستويين الوطني والعالمي، تأتي الإضافة العلمية لهذا الكتاب في تتبع تفسير المضمون المعياري للحق في التنمية وتبلوره في أهداف الألفية ثم أهداف التنمية المستدامة، وهي مؤشرات تمثل جوهر حقوق الإنسان، ويمكن قياس تحقيقها في ظل عدم وجود قواعد قانونية ملزمة تفسر هذا الحق، اضافة إلى غياب هيئة رقابة دولية قادرة على رصد ومتابعة مدى امتثال الدول لالتزاماتها في كفالة واحترام واعمال الحق في ا لتنمية.

والواقع أنَّ الكتاب في محتواه الكلي يخلص إلى أنَّ الإنسان هو محور التنمية المستدامة وغايتها والقائم بها والمستفيد منها، وأنَّ التمتع بالحق في التنمية ضرورة لإعمال جميع حقوق الإنسان إعمالا تاما، مثلما أنَّ احترام حقوق الإنسان هي أيضا عنصر أساسي في عملية التنمية المستدامة، فتحقيق التنمية المستدامة لا يرتبط فقط بتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وإنمَّا يتطلَّب ذلك حماية الكرامة الإنسانية وتوفير ظروف حياتية قوامها الحرية والأمن والعدل والإنصاف والاستقلال الاقتصادي وتكافؤ الفرص. وهذا يتطلب الإعمال التام لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها وممارسة حقها في السيادة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية. وبمعنى أخر يتطلَّب من الدول والمجتمع الدولي إعمال الحق في السلّم والحق في بيئة سليمة والحق في الاستفادة من الإرث البشري المشترك، بما يستدعيه ذلك من إقامة نظام اقتصادي عالمي عادل يقوم على أساس الاعتماد المتبادل واحترام حقوق الإنسان؛ لتوفير حياة أفضل للجميع وتوزيع أكثر عدالة للمداخيل، وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

إنَّه كتاب يستحق القراءة، وبخاصة من الباحثين والعاملين في مجال حقوق الإنسان والتنمية.....

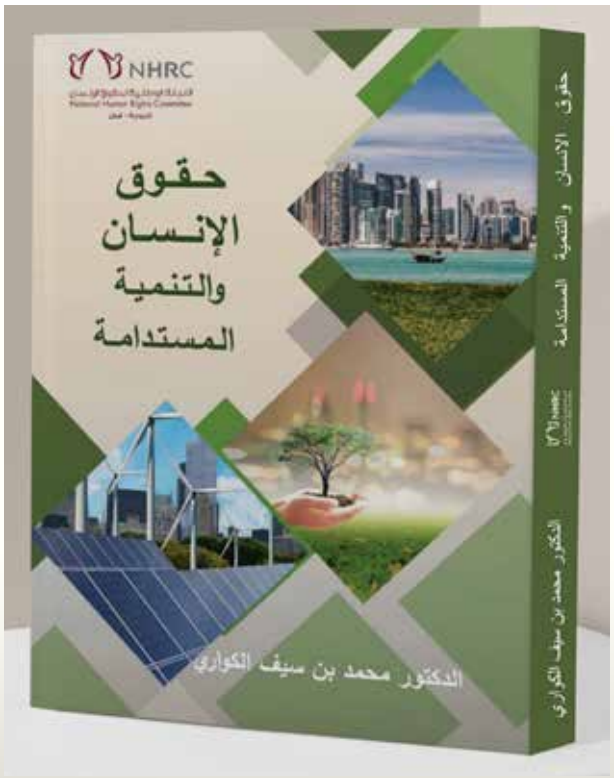

سلسلة أعلام حقوقية

عبد القادر الجزائري.. أيقونة حقوق الإنسان

"لولا الجزائر، ربما لم يكن يقدر للجنة الدولية للصليب الأحمر والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الخروج إلى النور" بهذه الكلمات بدأ السيد "بيتر ماورير" رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر كلمته الافتتاحية لأعمال الندوة التي نظمتها مؤسسة "الأمير عبد القادر" يوم ٢٨ أيار/ مايو ٢٠١٣ في العاصمة الجزائرية بالشراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول "المنجزات النبيلة للأمير في مجال القانون الدولي الإنساني".

"الأمير عبد القادر" لم يكن فقط قائدا وملهما للمقاومة الجزائرية ضد المحتل الفرنسي (١٨٣٠-١٨٤٧) في تأكيد صريح على حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي وتقرير مصيرها، وإنما كان في نظر المؤرخين وكبار فقهاء القانون الدولي من أوائل الداعين إلى أرساء المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني الحديث والتي بدأ تدوينها في اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال جرحى الجيوش في الميدان عام ١٨٦٤؛ فالأمير المشبع بثقافته العربية وقيمه الإسلامية، وفي خضم مقاومته للاحتلال الفرنسي للجزائر، تبنى مبدأ الاخوة الإنسانية القائم على أنسنة الحروب ومنع الإبادة للخصوم وضرورة معاملة أي جندي غير قادر على القتال، سواء كان أسيرا أو مصابا، معاملة إنسانية ودون أي تمييز وضمان سلامتهم الجسدية. وقد شكل هذا المبدأ الإنساني عماد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان بشأن معاملة الأسرى معاملة إنسانية وحماية حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم ومعاملتهم المعاملة اللائقة المتفقة مع كرامتهم الانسانية.

ومما يحتفظ به التاريخ عن "الأمير عبد القادر" أنه تبادل الرسائل مع أسقف الجزائر "ديبوش" عام ١٨٤١ عندما طلب هذا الأخير من الأمير إطلاق سراح أحد السجناء، فقال له الأمير: "لقد كان أجدى بك، بوصفك عبد الإله وصديق الإنسان، ليس فقط أن تطلب مني إطلاق سراح أسير واحد بل أن أطلق سراح كل الأسرى المسيحيين"، وأضاف مستشهدا بما جاء في إنجيل العهد الجديد "عامل الآخرين بمثل ما تريد أن تعامل به"، موضحا في الأخير أنه "قد يكون الأسقف قد ادى مهمته على أحسن وجه ... لو قام بجميل من هذا القبيل ... لصالح عدد مماثل من الأسرى المسلمين القابعين في السجون الفرنسية". وقد تمخض هذه المراسلات عن عملية تبادل شهيرة للأسرى بين الجيشين في مكان يسمى "سيدي خليفة".

ويشير الكثير من مؤرخي وفقهاء القانون الدولي، ومنهم السيد "بيتر ماورير"، إلى أن هناك ثمة قناعة راسخة بأن أفكار "الأمير عبدالقادر" تركت أثرها على السيد "هنري دونان" مؤسس الصليب الأحمر عام ١٨٦٣ وأول الداعين لوضع القانون الدولي الإنساني الحديث، فعلى الرغم من عدم اللقاء بينهما، إلا أن السيد "هنري دونان" أقام في منطقة "سطيف" الجزائرية عام ١٨٥٣، كما أن ما شاهد من معاناة إنسانية لآلاف الضحايا من القتلى والمرضى والمصابين والأسرى الناتجة عن ويلات الحرب في معركة سولفرينو (بلدة في شمال إيطاليا) التي وقعت في ٢٤ يونيو ١٨٥٩ ونتج عنها انتصار الجيش الفرنسي بقيادة نابليون الثالث على الجيش النمساوي بقيادة الإمبراطور فرانز جوزيف الأول، جعلته يستلهم أفكار "الأمير عبدالقادر" في واجب العناية بالجنود الجرحى والمصابين والأسرى من كلا الجانبين، وهي الأفكار التي اعتبرت بمثابة المُثل والمقاصد التي قامت عليها فيما بعد الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

كان له دورا بارزا في احتواء الفتنة الطائفية بن "الدروز" و"الموارنة" التي حدثت في جبل لبنان

أفكار "الأمير عبدالقادر" عن التسامح والتعايش وقبول الأخر واحترام تعددية الآراء والأديان وعدم التمييز بين البشر، جعلته رمزا إنسانيا سابقا لعصره، ومؤمنا بحقوق الإنسان بمفرداتها الحالية. ويسجل التاريخ أن بيت الأمير في دمشق، حيث عاش منفيا، قد احتضن أكثر من ١٥ ألف مسيحي بعد أحداث الفتنة في "باب توما" بين المسلمين والمسيحيين عام ١٨٦٠، كما كان له دورا بارزا في احتواء الفتنة الطائفية بين "الدروز" و"الموارنة" التي حدثت في جبل لبنان وامتدت تداعياتها الى الشام عام ١٨٦٠.

وهذا الموقف الإنساني للأمير كان، ولايزال، محل إشادة عالمية؛ كونه ساهم في حماية الأقليات الدينية من ناحية، وجنب بلاد الشام من السقوط في مستنقع الدم بين أبناء المنطقة العربية، والاحتلال من القوى الأوربية التي كانت تنتهز الفرصة لفرض سيطرتها على المنطقة العربية. وقد حظي موقف "الأمير" الإنساني بالتكريم من الرئيس الأمريكي "أبراهام لينكولن" و"البابا بايوس" والفيلسوف "فيكتور هوجو". وقد وصف السيد "روبرت فيسك" في صحيفة "الإندبندنت" البريطانية بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠١٧ أن "الأمير عبدالقادر" بأنه شخصية من قلب التاريخ يقدم صورة مختلفة للإسلام، وأنه كان مثالا يقتدى في الدعوة الى مبادئ التسامح واحترام الأخر، وأنه حمى شعبه من البربرية الغربية، وحمى المسيحيين من بعض المتشددين الإسلاميين.

ينتسب "الأمير عبد القادر" المولود عام ١٨٠٧ بالقرب من مدينة المعسكر الجزائرية إلى عائلة من الأدارسة الذين يمتد نسبهم للنبي الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم)، والأدارسة كانوا حكاما في المغرب العربي والأندلس. وقد ذهب إلى مدينة وهران لتلقي أصول علوم التاريخ والفلسفة والرياضيات والفلك والطب والأدب العربي من علمائها. وفي عام ١٨٢٥ خرج الأمير مع والده الى الحجاز لأداء فريضة الحج، بعد أن سمح حاكم وهران لوالد الأمير بأداء الفريضة بعدما كان واضعه تحت الإقامة الجبرية في بيته عقب خلاف بينهما، وزار تونس ومصر والحجاز والشام والعراق.

وحين تعرضت الجزائر للاحتلال الفرنسي عام ١٨٣٠، تقدم الجزائريون بطلب إلى والده لقيادة المقاومة الشعبية، ولكنه طلب منهم مبايعة ابنه "عبد القادر" لتولي القيادة عام ١٨٣٣، بالنظر إلى ما اظهره "الأمير عبدالقادر" في معركة "خنق النطاح" التي خاضها بقيادة أبيه، من شجاعة ونباهة جعلت والده يعرض على مجلس الشورى مبايعة ابنه اميرا. وقد حظيت البيعة بالقبول من بعض الجزائريين والاعتراض أو الامتناع من البعض الآخر، وهو ما كرس في شخصية الأمير قبوله بحرية الآراء وتعددها وقيم الشورى ونهج الديمقراطية.

ما اسفر عن اتفاقيات "ايفيان" التي نالت بموجبها الجزائر الاستقلال عام ١٩٦٢. وهذا هو ديدن الدبلوماسية القطرية وتقاليدها في الوساطة وحل النزاعات سلميا والقبول بالآخر فكرا وحضارة والتعايش السلمي واحترام الحقوق والحريات لكل إنسان. لقد حققت المقاومة الجزائرية بقيادة "الأمير عبدالقادر" نجاحات أرغمت قائد الجيش الفرنسي في وهران على عقد اتفاق هدنة عام ١٨٣٤، وعام ١٨٣٧، ولكن المحتل الفرنسي لم يلتزم ببنود اتفاقات الهدنة التي أكدت سلطة الأمير على المنطقة الغربية والوسطى من الجزائر، وعندما لاحت له الفرصة واصل القتال ضد قوات "الأمير" باتباع سياسية الأرض المحروقة واتباع الأساليب الوحشية في قتل المقاومين والأطفال والنساء والشيوخ وحرق المدن والقرى المساندة لهم. وبالنظر الى تفاوت ميزان القوة لصالح المحتل الفرنسي، لجأ "الأمير عبدالقادر" إلى المغرب الأقصى أملا في دعم السلطان المغربي مولاي عبد الرحمن، ولكن ضغوط الفرنسيين على السلطان وتهديدهم باحتلال المغرب حال دون ذلك، فاضطر الأمير منعا لإراقة الدماء وحماية لما تبقى من البلاد إلى قبول السلام عام ١٨٤٧ شريطة السماح بانتقاله إلى الإسكندرية أو عكا، وبدلا من ذلك نقل إلى فرنسا وسجن هناك حتى قرر رئيس الجمهورية الفرنسية "لويس نابليون الثالث" إطلاق سراحه والسماح له بالسفر إلى منفاه في تركيا عام ١٨٥٢، ومنها انتقل إلى سوريا واستقر في مدينة دمشق عام ١٨٥٥، حيث درَّس في المسجد الأموي إلى حين وفاته عام ١٨٨٣. وقد نقل رفاته من دمشق إلى الجزائر عام ١٩٦٥ بناء على طلب الدولة الجزائرية التي نالت استقلالها حديثا آنذاك تكريما وتقديرا للأمير الذي قاد مقاومتها وأسهم في وضع أسس دولتها الحديثة.

لقد شكلت نشأة "الأمير عبدالقادر" وتعليمه وظروف حياته وتنقلاته في البلاد العربية، شخصيته الإنسانية التي تركت بصمتها الحقوقية عبر التاريخ، فكان عالما وفقيها متسامحا يؤمن بالسلام والحوار والتعايش وقبول الاخر، ولكنه في الوقت ذاته يناهض خطاب الكراهية والعنصرية والاحتلال ونهب ثروات الشعوب ويقر بحقها في المقاومة وتقرير المصير، انطلاقا من قيمه الإسلامية في الحرية والعدالة والمساواة، وهي ذاتها قيم حقوق الانسان التي دعت إليها عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة في اعلاناتها واتفاقياتها الدولية، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان.

ويبقى أرث "الأمير عبدالقادر" وتجربته الإنسانية قدوة للعرب والمسلمين، ومثار اعجاب احرار العالم وتقديره، ورمزا حقوقيا عالميا، ساهم في تأصيل حقوق الإنسان كمرتكز أساسي في بناء الدولة الحديثة، وفي إقامة النظام القانوني العالمي، سواء في كتاباته أو سلوكياته.

وختاما، ونحن نستذكر "الأمير عبدالقادر" ونهجه الأخلاقي والإنساني في تنظيم العلاقات البشرية، سيما والعالم أصبح قرية صغيرة، وخاصة مبادئ التعاون والتسامح والتعايش السلمي والحريات الدينية واحترام الاختلافات بين البشر وحقها في السلام والتنمية، إضافة الى تغليب روح الأخوَّة الإنسانية في أشد ظروف قساوة، نستحضر دور دولة قطر في تبني هذا النهج الأخلاقي والإنساني والإرث العربي الإسلامي، وبخاصة في دعم الثورة الجزائرية وحق الشعب الجزائري في مقاومة المحتل الفرنسي وتقرير مصيره ونيل استقلاله، وأهم حدث ميز الموقف القطري تجاه الثورة الجزائرية هو المبادرة التي قام بها أمير دولة قطر أحمد بن علي بن عبد الله آل ثاني عام ١٩٦١، عندما سلم قصره المتواجد في مدينة "ايفيان" الفرنسية لوفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الذي كان يجري مفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول تقرير استقلال الجزائر، وكان هدف أمير قطر هو أن تكون للوفد الجزائري المفاوض كامل الحرية المطلقة في تحديد قراراته حول مستقبل الجزائر، وقد رفع العلم الجزائري على مدخل القصر وكأنه يتفاوض على أرضه بعيداً عن أية مضايقات، سيما وأن الوفد كان يرفض التفاوض في الأراضي الفرنسية ولكنه اعتبر قصر الأمير بمثابة أرض عربية مسلمة، وهو ما اسفر عن اتفاقيات "ايفيان" التي نالت بموجبها الجزائر الاستقلال عام ١٩٦٢. وهذا هو ديدن الدبلوماسية القطرية وتقاليدها في الوساطة وحل النزاعات سلميا والقبول بالآخر فكرا وحضارة والتعايش السلمي واحترام الحقوق والحريات لكل إنسان.

المصادر

- عبدالقادر دوحة، اسهام الأمير عبدالقادر الجزائري في القانون الدولي الإنساني، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد ٥، ديسمبر ٢٠١٠.
- تصريح السيد "بيتر ماورير" رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر أمام المنتدى الوطني للجيش ببنى مسوس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٨ /٥/ ٢٠١٣.
https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/statement/2013/05-28-algeria-abdelkader-maurer.htm
- علي الصلابي، الأمير عبد القادر الجزائري وبناء الدولة الجديدة، الجزيرة نت، ٢٠١٨/٨/٢٦.
https://www.aljazeera.net/blogs/٢٠١٨/٨/٢٦/الأمير-عبد-القادر-الجزائري-وبناء

- علي سعادة، عبد القادر الجزائري.. أمير المقاومة وواضع أساس الدولة، عربي ٢١، ٢٠٢٠/٥/٣٠.
https://arabi٢١.com/story/١٢٧٤٠٦٦/عبد-القادر-الجزائري-أمير-المقاومة-وواضع-أساس-الدولة-بورتريه
- عبد القادر شرشار، شخصية الأمير عبد القادر من منظور الآخر، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد ١٩-٢٠، ٢٠٠٣.
https://journals.openedition.org/lang=ar?٥٩٧٦/insaniyat
- ريم نرجس قاسم، الأمير عبد القادر والقانون الدولي الإنساني، مجلة الإنساني، مجلة الإنساني، العدد ٥٧، ربيع/صيف ٢٠١٤.
https://blogs.icrc.org/alinsani/2018/11/15/2250/
- مرايمي محمد، الإسلام كمرجعية لحماية أسرى الحرب... إسهام الأمير عبد القادر الجزائري في تطوير القانون الدولي الإنساني، العدد ٣٠، نيسان / أبريل ٢٠٢٠.
https://blogs.icrc.org/alinsani/2020/04/30/3718/
Robert Fisk, We must look to the past, not Isis, for the true meaning of Islam, The Independent newspaper, 25/5/2017.
https://www.independent.co.uk/voices/er -attack-muslim-islam-true-meaning-a7754901.html

اللقاءات

مريم العطية تجتمع مع عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر

٢١ نوفمبر ٢٠٢١

اجتمعت سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية بوصفها رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورئيسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ مع سعادة الدكتور محمود كارم عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية.

وبحث الاجتماع أوجه التعاون المشترك في كافة مجالات حقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بتدريب ورفع قدرات المؤسسات الأعضاء بالشبكة العربية. حضر الاجتماع سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي المدير التنفيذي للشبكة.

مريم العطية تجتمع مع وفد لجنة الميثاق التابعة للجامعة العربية

٢٧ سبتمبر ٢٠٢١

اجتمعت السيدة مريم بنت عبد الله العطية الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع وفد لجنة الميثاق التابعة لجامعة الدول العربية برئاسة السيد جابر الحويل رئيس لجنة الميثاق وبحضور السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام المساعد للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وبحث الاجتماع أوجه التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وسبل نقل التجارب والخبرات بين الجانبين. بينما قدمت العطية لوفد لجنة الميثاق نبذة تعريفية حول اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واختصاصاتها وأهدافها وآليات عملها وطبيعتها القانونية.

د. علي بن صميخ يجتمع مع وفد من البرلمان الأوروبي

٢٢ سبتمبر ٢٠٢١

اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بمقر اللجنة، مع وفد البرلمان الأوروبي برئاسة سعادة السيد مارك تاربيلا رئيس اللجنة الرياضية التابعة للبرلمان الأوروبي والذي يزور البلاد حاليا.

وتوجه سعادة الدكتور علي بن صميخ المري للوفد بالشكر، على قبولهم دعوة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لزيارة دولة قطر، كما أشاد بالشراكة القوية بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي، حيث تعتبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، أول مؤسسة في العالم توقع مذكرة تفاهم مع البرلمان الأوروبي.

وأكد المري على استمرار اللجنة في العمل على المزيد من تعزيز منظومة حقوق الإنسان في قطر، إلى جانب إنفاذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان واستدامة

الحوار بين اللجنة الوطنية والبرلمان الأوروبي في كافة الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان.

وقدم سعادته للوفد لمحة عن أهم التطورات في مجال حقوق الإنسان وبخاصة حقوق العمال وذلك من حيث التشريعات والآليات التي استحدثتها الدولة.

د. المري يجتمع مع سفير الاتحاد الأوروبي لدى الدولة

٩ يونيو ٢٠٢١

اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع سعادة الدكتور كريستيان تودور سفير الاتحاد الأوربي لدى دولة قطر. وبحث الاجتماع أوجه التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وسبل الارتقاء بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

اللقاءات

د. علي بن صميخ المري يلتقي مدير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

٦ يونيو ٢٠٢١م

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب
مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة مع سعادة الدكتورة إينابات إتاييفا مدير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتناول الاجتماع سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك في إطار حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يجتمع مع السفير الأسترالي

٢ يونيو ٢٠٢١

اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بمكتبه بمقر اللجنة مع سعادة السيد جوناثان موير السفير الأسترالي في دولة قطر. وتناول الاجتماع أوجه التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز حقوق الإنسان بين الجانبين.

تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، بوصفها الجهة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الانسان بدولة قطر، بتلقي الشكاوى والتظلمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان والعمل على حلها وانصاف الضحايا والمتضررين، ويمُثل هذا الالتماس شكلا من أشكال هذه التظلمات والشكاوى بحيث يمكن لمُقدمهِ تسجيل بياناته الشخصية و تقديم وصف لنوع وحيثيات عملية الانتهاك التي مست حقا من حقوقه وذلك حتى يتسنى للجنة عبر خبرائها ومختصيها تكييف هذه الوقائع واتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع هذا الانتهاك.

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

طلب الالتماس

رقم الالتماس		تاريخ التقديم	
نوع الالتماس		الموظف المختص	

بيانات صاحب الالتماس:

الاسم		الجنسية	
الرقم الشخصي			
محل/ تاريخ الميلاد			
العنوان			
رقم هاتف المنزل:		الهاتف النقال:	
توقيع صاحب الالتماس			

بيانات مقدم طلب الالتماس (في حالة من ينوب عن صاحب الالتماس في تقديم الطلب):

الاسم		الجنسية	
الرقم الشخصي			
محل/ تاريخ الميلاد			
العنوان			
رقم هاتف المنزل:		الهاتف النقال:	
توقيع صاحب الالتماس			

ـ إجراءات قسم الاستقبال والتسجيل:

- اسم مدخل البيانات:

- التاريخ: - التوقيع:

الكريكاتير